رفاد
REFAAD

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Global Journal of Economics and Business

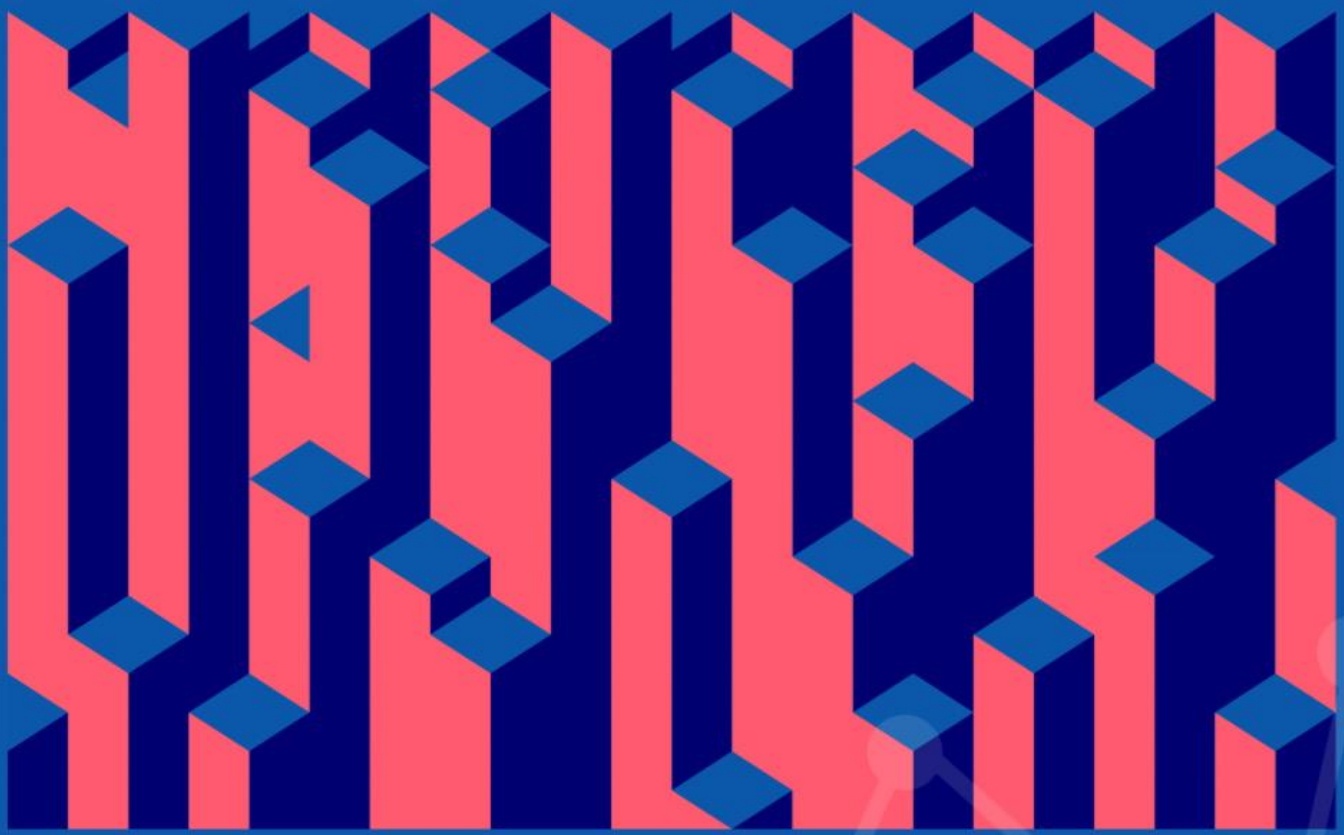

ISSN 2519-9293 (Online)
ISSN 2519-9285 (Print)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

المجلد الثالث عشر- العدد السادس، كانون الأول 2023

رئيس التحرير

الدكتور عمر يوسف عبابنة

فريق التحرير

د. نجيب خريس	جامعة اليرموك- الأردن
د. خالد السواعي	جامعة الزرقاء- الأردن
م. سوزان السلايمه	رفاد للدراسات والأبحاث- الأردن
أ. تقى مقدادي	تدقيق لغوي، رفاد للدراسات والأبحاث- الأردن

الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور أحمد عارف عساف	جامعة تبوك- السعودية
الأستاذ الدكتور أحمد فاروق غنيم	جامعة القاهرة- مصر
الأستاذ الدكتور مخلوفي عبد السلام	جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر
الأستاذ الدكتور عبدالحسين جليل الغالبي	جامعة الكوفة- العراق
الأستاذ الدكتور حمدي زعرب	الجامعة الإسلامية- فلسطين
الأستاذ الدكتور ابراهيم محمد خريس	جامعة الزرقاء الخاصة- الأردن
الأستاذ الدكتور محمد مفضي الكساسبة	جامعة العلوم الإسلامية- الأردن
الأستاذ الدكتور هاني جزاع ارتيمة	جامعة العلوم الإسلامية- الأردن
الأستاذ الدكتور علي درب كسار	جامعة الأنبار- العراق
الأستاذ المشارك الدكتور عماد أبو عقيله	جامعة الزاوية- ليبيا
الأستاذ المشارك الدكتور عبدالرحمن أحمد ميرو	جامعة المملكة- البحرين

هيئة التحرير

الدكتور محمد نمر	مدرسة الدراسات المهنية والممتدة - الولايات المتحدة الأمريكية
الدكتور رمضاني لعلا	جامعة عمار ثليجي- الأغواط- الجزائر
الدكتور اسماء الصغير	جامعة جنوب تولون فار- فرنسا
الدكتور بدر حمدان	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية- فلسطين
الدكتور بداش بوباكر	جامعة محمد بوقرة- بومرداس- الجزائر
الدكتور مصطفى الحشلوفي	جامعة محمد الخامس- المغرب
الدكتور عيسى حجاب	جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر
الدكتور عبد الحليم الحمزه	جامعة العربي التبسي - تبسة- الجزائر
الدكتور عبدالله مايو	جامعة قاصدي مرباح- الجزائر
الدكتور محمد كاشف	معهد شمال الهند للتكنولوجيا - الهند
الدكتور محمد عزام خان	جامعة عبد الوالي خان- باكستان
الدكتور سمر راحي	جامعة سلطان زين العابدين- ماليزيا
الدكتور حمزه عبدالله عبدالرحمن يحيى	جامعة الجوف- السعودية
الدكتور بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية- الجزائر
الدكتورة ربا نمر أبو شهاب	جامعة طيبة- السعودية
الدكتور أبو بكر خوالد	جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر
Mohammad Mushfiqul Haque Mukit	Jahangirnagar University, Bangladesh

التعريف بالمجلة

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال هي مجلة علمية دولية مفهرسة ومحكمة، تصدر في ستة أعداد سنوياً عن مركز رفاد للدراسات والأبحاث

أهداف المجلة:

تُعنى بالدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والإحصائية والتمويل الإسلامي، وتهدف المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال إلى تشجيع وتنشيط حركة البحث العلمي، حيث توفر للباحثين فرصة مهمة لتقييم بحوثهم من خلال شروط التحكيم العلمي التي تخضع لها البحوث المنشورة، وعرض بحوثهم من أجل التواصل العلمي في إنتاجها وتوظيف النتائج في خدمة حركة البحث العلمي.

عنوان المراسلة:

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

رفاد للدراسات والأبحاث- الأردن

Refaad for Studies and Research

Bulding Ali altal-Floor 1, Abdalqader al Tal Street –21166 Irbid – Jordan
Tel: +962-27279055

Email: editorgjeb@refaad.com , info@refaad.com
Website: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

جميع الآراء التي تتضمنها هذه المجلة تعبّر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر عن رأي المجلة وبالتالي فهي ليست مسؤولة عنها

قواعد النشر

أولاً: تسليم الورقة البحثية:

- يتم إرسال الورقة البحثية ومرفقاتها إلى المجلة عن طريق نظام التسليم الإلكتروني بالمجلة. أو عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة (editorgjeb@refaad.com)
- يتم إعلام المؤلف باستلام الورقة البحثية.

ثانياً: المراجعة:

1. الفحص الأولي:

- تقوم هيئة التحرير بفحص الورقة البحثية للنظر فيما إذا كانت مطابقة لقواعد النشر الشكلية ومؤهلة للتحكيم.
- تُعتمد في الفحص الأولي شروط مثل: ملاءمة الموضوع للمجلة، ونوع الورقة (ورقة بحثية أم غير بحثية)، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق والإسناد بناء على نظام التوثيق المعتمد في المجلة، وعدم خرق أخلاقيات النشر العلمي.
- يتم إبلاغ المؤلف باستلام الورقة البحثية وبنتيجة الفحص الأولي.
- يمكن للمجلة أن تقوم بما يُعرف بمرحلة "استكمال وتحسين البحث"، وذلك إذا ما وجد. أن الورقة البحثية واعدة ولكنها بحاجة إلى تحسينات ما قبل التحكيم، وفي هذه المرحلة تقدم للمؤلف إرشادات أو توصيات ترشده إلى سبل تحسين ورقته بما يساعد على تأهيل الورقة البحثية لمرحلة التحكيم.

2. التحكيم:

- تخضع كل ورقة بحثية للمراجعة العمياء المزدوجة (إخفاء أسماء الباحثين والمحكميين).
- يُبلغ المؤلف بتقرير من هيئة التحرير يبين قرارها.
- دفع رسوم التحكيم والنشر كما هو موضح في موقع المجلة.
- تُرسل خلاصة ملاحظات هيئة التحرير والتعديلات المطلوبة إن وجدت، ويُرفق معه تقارير المراجعين أو خلاصات عنها.

3. إجراء التعديلات:

- يقوم المؤلف بإجراء التعديلات اللازمة على الورقة البحثية استناداً إلى نتائج التحكيم ويعيد إرسالها إلى المجلة، مع إظهار التعديلات، كما يُرفق في ملف مستقل مع الورقة البحثية المعدلة أجوبته عن جميع النقاط التي وردت في رسالة هيئة التحرير والتقارير التي وضعها المراجعون.

4. القبول والرفض:

- تحتفظ المجلة بحق القبول والرفض استناداً إلى التزام المؤلف بقواعد النشر وبتوجيهات هيئة تحرير المجلة والتعديلات المطلوبة من قبل المحكمين.
- إذا أفاد المحكم بأن الباحث لم يقم بالتعديلات المطلوبة، يُعطى الباحث فرصة أخيرة للقيام بها، وإلا يرفض بحثه ولا ينشر في المجلة ولا يتم استرجاع رسوم النشر.

ثالثاً: القواعد الشكلية:

1. **ملاءمة الموضوع:** أن يقع موضوع الورقة البحثية ضمن نطاق اهتمام المجلة.
2. **عنوان الورقة البحثية:** يكون باللغتين العربية والإنجليزية، كما يجب أن يتعلق العنوان بهدف الورقة البحثية. مع تجنب الاختصارات والصيغ قدر الإمكان.
3. **الباحثين:** كتابة الأسم الكامل ومكان العمل وعنوان البريد الإلكتروني للمؤلف الرئيس ولجميع المؤلفين الموجودين في الورقة البحثية باللغتين العربية والإنجليزية.
4. **الملخص:** يجب أن تتضمن جميع الأبحاث على ملخصات باللغتين العربية والإنجليزية تكون معلوماتها متطابقة، عدد الكلمات في كل ملخص (150–250) كلمة. ويجب أن تحتوي على العناصر الآتية على شكل فقرات كل على حدة: **الأهداف، والمنهجية، والنتائج، وخلاصة الدراسة**، كما يجب إضافة 3–5 من الكلمات المفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية.
5. **المقدمة:** يتضمن هذا القسم خلفية الدراسة وأهدافها وملخصًا للأدبيات الموجودة والدوافع ولماذا كانت هذه الدراسة ضرورية.
6. **الجداول والرسوم البيانية:** تُعرض الجداول والرسوم البيانية بطريقة واضحه ومناسبة كما هو موضح بقالب المجلة.
7. **النتائج:** يتضمن هذا القسم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.
8. **المصادر والمراجع:** يلتزم المؤلف بقواعد التوثيق المقررة في المجلة لأصول الإسناد والعرض الببليوغرافي **حسب نظام APA.**
9. **الحجم:** يلتزم المؤلف بعدد الصفحات بحيث لا تزيد االورقة البحثية عن **30 صفحة** بما فيها الملخص وصفحة العنوان وقائمة المراجع.

فهرس المحتويات

- **الأبحاث العربية:**

#	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للشركات- دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)	462
2	قياس اتجاهات المرضى نحو أبعاد الجودة الخمس في المستشفيات السودانية بالتطبيق على عينة من مستشفيات محلية الدويم	472
3	أثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل- دراسة تطبيقية على المنشأت التجارية بمحافظة القنفذة	484

- **الأبحاث الإنجليزية:**

#	Paper Title	Page#
4	Assessing the Moderating Effect of Political Stability on the Relationship between FDI and Economic Prosperity: The Case of Jordan	501

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن المعرفة اليوم تعددت أبوابها وطرق الوصول إليها، لمَِا أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع على نطاق واسع في شتى الميادين؛ وفي المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال بإصدارها الإلكتروني نتطلع إلى أن نكون رافداً من روافد المعرفة، ومنصة بحثية بمعايير عالمية، ويأتي هذا **العدد السادس من المجلد الثالث عشر** من سلسلة أعداد **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال** ليضم في ثناياه مجموعة من الأبحاث العلمية الرصينة والأصيلة التي تناقش عدداً من قضايا الأعمال والاقتصاد وتتناول موضوعات متنوعة.

واليوم نستمر بدعم مسيرة البحث العلمي المتخصص برعاية هذا المنبر العلمي الذي حظي بإقبال السادة الباحثين والمتخصصين، واهتمام الأكاديميين والمهنيين، وشَرُف بنخبة متميزة من الخبراء والأساتذة والمختصين ضمن هيئتيه الاستشارية والتحرير، وفي سبيل ذلك حرصت المجلة على تحقيق أعلى المعايير الدولية للنشر العلمي الرصين من خلال توفير منصة نشر علمي متميز ومفهرس في مجموعة من أهم قواعد البيانات العالمية المرموقة، فبالإضافة إلى اشتراكها في القواعد العربية كدار المنظومة والمنهل ومعرفة، فقد دخلت المجلة مجموعة مهمة من قواعد البيانات العالمية كـ (EBSCO, Web of Science, Crossref, Google Scholar, Research ID, J-Gate)، ولا زالت تسعى للانضمام إلى قواعد مهمة أخرى ضمن مسيرتها نحو هدفها المنشود.
ونتطلع إلى مزيد من التطوير والمراجعة الدائمة للارتقاء بمستوى وجودة النشر العلمي وتوفير منصة علمية بأعلى المعايير العالمية لنسهم في هذا البناء الحضاري الكبير.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد

هيئة تحرير المجلة

[الأبحاث]

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Volume.13, Issue.6 pp: 462-471 Article 1
Dec (2023)

أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للشركات- دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)

The Impact of Financial Leverage on Companies' Financial Performance Indicators- An Applied Study on Insurance Companies Listed in the Saudi Financial Market (Tadawul)

محمد الأمين محمود عبد الله

Mohammad Al-Amin Mahmoud Abdullah

أستاذ مساعد في إدارة الأعمال- كلية إدارة الأعمال- جامعة نجران- السعودية

Assistant Professor of Business Administration, College of Business Administration, Najran University, KSA
maabdullaah@nu.edu.sa

Accepted قبول البحث	Revised مراجعة البحث	Received استلام البحث
2023/12/9	2023 /11/30	2023 /10/26

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2023.13.6.1

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

www.refaad.com

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

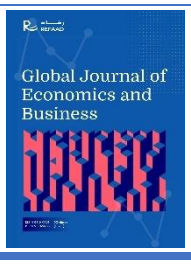

أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للشركات- دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)

The Impact of Financial Leverage on Companies' Financial Performance Indicators- An Applied Study on Insurance Companies Listed in the Saudi Financial Market (Tadawul)

الملخص:

الأهداف: هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي والمتمثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وقد تم اختيار قطاع التأمين للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد السعودي، وتمثلت عينة الدراسة من جميع شركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي للفترة 2019-2022.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة ولتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات وتوصيات. ولاختبار الفرضيات تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط.

النتائج: أظهرت نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على العائد المتمثل بـ (ROA, ROE)، وأن شركات التأمين لديها معدل استدانة مرتفع.

الخلاصة: بناءً على هذه النتائج؛ تم الخروج بمجموعة من التوصيات منها ضرورة قيام شركات التأمين بدراسة وتقييم الهيكل التمويلي لديها بهدف الوصول إلى أفضل نسبة للرفع المالي والتي تحقق الأثر الإيجابي على مؤشرات الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: *الرفع المالي؛ العائد على الأصول؛ العائد على حقوق الملكية؛ شركات التأمين السعودية.*

Abstract:

Objectives: This study aimed to identify the impact of financial leverage on the financial performance indicators of insurance companies listed in the Saudi financial market, represented by return on assets and return on equity. The insurance sector was chosen for the important role that this sector plays in the Saudi economy, and the study sample consisted of all insurance companies listed on the Saudi financial market for the period 2019-2022.

Methods: The study used the descriptive analytical method to achieve the objectives of the study and to analyze and interpret the data to reach conclusions and recommendations. To test the hypotheses, a simple linear regression method was used.

Results: The results of the statistical analysis and testing of the hypotheses showed that there is a statistically significant effect of financial leverage on the return represented by (ROA, ROE), and that insurance companies have a high leverage rate.

Conclusion: A set of recommendations were made, including the need for insurance companies to study and evaluate their financing structure with the aim of reaching the best financial leverage ratio that achieves a positive impact on financial performance indicators.

Keywords*: financial leverage; return on assets; return on equity; Saudi insurance companies.*

المقدمة:

يتوقف الأداء المالي الكفؤ على قدرة الشركات على الوصول إلى المزيج الأمثل لهيكل رأس المال من خلال تحديد مصادر التمويل بالملكية أو الاقتراض بهدف تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد أو الربح؛ وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف التمويل وارتفاع معدلات الأرباح. حيث يقوم التمويل الخارجي (الاقتراض) على تضخيم حقوق الملكية من خلال زيادة العائد على أموال الاقتراض عن تكلفة هذه الأموال وذلك من خلال تمكين الشركات من استثمار أموالها بعائد أكبر من العائد السائد بالسوق، وفي ذات الوقت فإن اعتماد الاقتراض كمصدر للتمويل قد يؤدي إلى الخسارة في حالة انخفاض عائد استثمار الأموال المقترضة عن تكلفة هذه الأموال. لذلك فإن قرارات الشركات المتعلقة بالتمويل حرجة وصعبة وتحتاج إلى الدقة وتتطلب الموازنة بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي من خلال المفاضلة بين التمويل بالاقتراض والتمويل بالملكية.

على ضوء ما سبق، وبناء على الدور الهام للرفع المالي وأثره على الأداء المالي، وبسبب وجود الكثير من الشركات التي تفشل في أعمالها نتيجة عدم التخطيط الصحيح لهيكلها المالي مما أدى بها إلى إنهاء أعمالها؛ فقد دعت الحاجة إلى التطرق لهذا الموضوع من خلال البحث في أثر الرفع المالي على الأداء المالي لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

مشكلة الدراسة:

تلعب شركات التأمين دورًا مهمًا في الحياة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، لعظم ما تقوم به من استثمارات وتفعيل الحياة الاقتصادية، ولذلك كان الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها وأغراضها في ظل ندرة الموارد المتوفرة لدى الشركات، وهذا يتطلب من الشركات الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي المتمثل في القروض وذلك لتأثيرها على معدل الرفع المالي فزيادة الرفع يؤدي إلى زيادة المخاطرة كما يعظم من الربحية، وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في معرفة اثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين السعودية، وعليه تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر الرفع المالي على العائد على الأصول لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)؟
- ما هو أثر الرفع المالي على العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)؟

أهداف الدراسة:

دراسة أثر الرفع المالي لشركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) على مؤشرات أدائها المالي والمتمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

أهمية الدراسة:

يعتبر تحديد أثر الرفع المالي على الأداء المالي من المؤشرات المالية الهامة والتي تحتاج إلى الاهتمام بها و دراستها من قبل المدراء الماليين في الشركات بسبب تأثيرها الكبير على القرارات الهامة المتخذة من قبل إدارات الشركات والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة في اختيار أسلوب التمويل الذي يؤدي إلى تضخم الاداء المالي بشكل عام والعائد على حقوق الملكية بشكل خاص، لذلك تنبع أهمية الدراسة من الأهمية العلمية لموضوع الد راسة، وذلك من خلال المساهمة النظرية والتطبيقية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها من خلال إبراز أثر الرفع المالي على الأداء المالي، كما تنبع أهمية الدراسة من الدور الهام الذي تلعبه الأموال المقترضة في زيادة قيمة الشركات خاصة في حال توظيف هذه الأموال في المجالات الأكثر عائدًا للشركة، وبالتالي فإنه من المهم تسليط الضوء على الرفع المالي وأثره على الأداء المالي والذي يؤثر بدوره على مستقبل وأداء الشركات.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرفع المالي على العائد على الأصول لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرفع المالي على العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على منهجية البحث الوصفي التحليلي الملائم لأغراض البحث، وتم الاطلاع على أدبيات الدراسات النظرية والميدانية، ونظرًا لطبيعة بيانات الدراسة، سيقوم الباحث بإجراء التحليل الإحصائي والمالي اللازم للمتغيرات من خلال البيانات المالية للشركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، وباستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة.

متغيرات الدراسة:

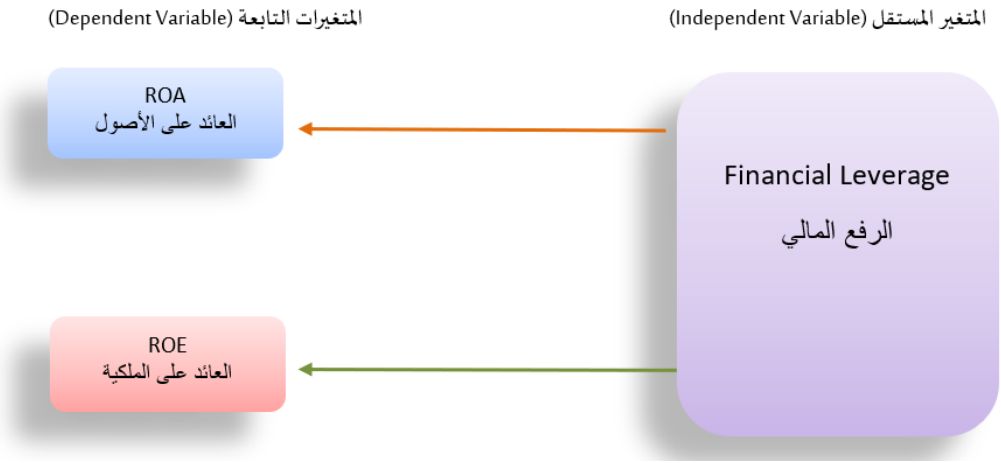

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة السعودية (قطاع التأمين) المدرجة في بورصة سوق المال السعودي (تداول)، إذ بلغ عدد شركات التأمين المدرجة في تداول (27 شركة) في نهاية عام 2022، وسيتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لتغطية جميع مجتمع الدراسة. وقد تم اختيار القطاع التأمين كونه من أهم القطاعات المكونة للسوق المالي السعودي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الجوانب التالية:

- **حد الموضوع:** اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة أثر الرفع المالي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
- **الحد المكاني:** شركات المساهمة السعودية (قطاع التأمين) المدرجة في سوق المال السعودي (تداول)
- **الحد الزماني:** تقتصر هذه الدراسة على التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2019 – 2022م.

أساليب جمع البيانات ومصادر الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات، وتم استخدام الأدوات الآتية للحصول على البيانات وهي:

- التقارير والنشرات الصادرة عن سوق المال السعودي للفترة (2019 – 2022).
- التقارير السنوية، والنشرات الاحصائية الدورية لشركات التأمين السعودية للفترة (2019 – 2022).
- الكتب والمراجع والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة.

الإطار النظري و الدراسات السابقة:

الإطار النظري:

هيكل رأس المال (Capital Structure):

تعتبر جميع العناصر المحاسبية ما عدا الالتزامات المتداولة في جانب الالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية العمومية هي مصادر للأموال (Gitman Zutter, 2012, 523)، وهذا يعني أن مفهوم هيكل التمويل يتكون من أولًا: حقوق الملكية وتتألف مصادرها من الأسهم العادية، والأرباح المحتجزة، والأسهم الممتازة أن وجدت، وثانيًا: أموال مقترضة وهي ديون والتزامات مالية على الشركة تجاه مقرضيها وأموال يتم الحصول عليها من خلال الاقتراض وتتألف مصادرها من الائتمان التجاري، والقروض المصرفية قصيرة وطويلة الأجل والسندات التي تصدرها المنشأة (القضاة، 2012، 22).

حيث أن مفهوم الهيكل المالي هو أكثر المفاهيم تعقيدًا عند اتخاذ القرارات المالية وذلك بسبب علاقته المتداخلة مع بعض القرارات للمفاهيم المالية الأخرى، فاتخاذ قرارات مالية غير جيدة فيما يخص الهيكل المالي للشركة يصبح هناك تكلفة عالية لرأس المال وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض صافي القيمة الحالية NPVs وجعل العديد من هذه المشاريع غير مقبول أو مجدي اقتصاديًا. (Gitman , Zutter, 2012, 523).

وتجدر الإشارة هنا إلى نظرية (M&M 1958) التي تعتبر من أهم الإنجازات في أدبيات التمويل، إذ قام موديلياني وميلر عام 1958 بمجموعة من الافتراضات مفادها أن الهيكل التمويلي لا علاقة له بالقيمة السوقية للشركة في حال عدم أخذ الضرائب بعين الاعتبار، إذ أن القرار التمويلي لا يتعمد على انخفاض القيمة السوقية للشركة أو ارتفاعها، وفي وقت لاحق أضاف موديلياني وميلر الضرائب على الشركات وتم التوصل بأن يجب على الشركات

أن تستخدم الديون في هيكلها التمويلي بنسبة 100%، وذلك أن الفائدة الأساسية من استخدام الديون ينبع من الخصم الضريبي ما يسمى بالدرع الضريبي لفوائد الاقتراض (Tax Shelter)، لكن تعرضت هذه النظرية للكثير من الانتقادات لعدم واقعية الافتراضات ومن أبرز الانتقادات تلك المتعلقة بتجاهل تكاليف الوكالة والإفلاس، وفي عام 1977 طور ميلر بمفرده نموذجًا مكملًا للنموذج السابق ليشمل معدل الضرائب على دخل الأفراد وعلى دخل الشركات وتأثير ذلك على تكلفة الاقتراض، وتتوصل ميلر إلى أن إدخال ضرائب الأفراد يقلل لكنه لا يلغي من منافع الاقتراض للشركات المساهمة العامة (Modigliani, Miller,1958, 261-297)

الرفع المالي (Financial Leverage):

الرفع المالي بحسب (Gitman, Zutter, 2012, 516) هو استخدام الشركة تكاليف تمويلية ثابتة من أجل تعظيم أثر التغير في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) على صافي الربح للسهم العادي الواحد من الأرباح المحققة (EPS)، وتم قياس الرفع المالي في هذه الدراسة بحسب (Ross, et al, 2003, 66) كالتالي:

$$\text{الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الإلتزامات}}{\text{إجمالي الإصول}}$$

مزايا الرفع المالي:

بيّن (ناصر الدين،2011، 19) أن من أهم مميزات الرفع المالي؛ تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار، أيضًا المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين لا صوت لهم في الإدارة، بالإضافة إلى عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة، والاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة، وذكر (صافي، موسى، 2009، 160) أنه في أوقات التضخم يتم اقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل.

ومن هنا تتبين أهمية الرفع المالي كأحد أهم الأساليب المتاحة للشركة لتحسين أرباحها حيث أن المبرر الأساسي للشركة هو تعظيم القيمة السوقية للمساهمين وأصحاب المشروع عن طريق زيادة قيمة الأسهم بالسوق، ومن خلال ذلك يتبن أن المستثمرين ينظرون إلى أدوات الدين على أنها أقل خطرًا من أدوات التمويل بالملكية، ذلك فإن معدل الفائدة على الدين يكون أقل من العائد المطلوب على الأسهم العادية (نصيرات، 2012، 16).

العائد(Return): العائد بحسب (آل شبيب، 2007، 153) هو عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، وهو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي، والعائد يكون على شكل عوائد فعلية أو عوائد متوقعة لا تتصف بدرجة التأكد الكامل أو عوائد مطلوبة يرغب المستثمر بتحقيقها مستقبلًا، وينجم عن كل استثمار عائد وقد يكون هذا العائد إيجابي أو سلبي، ويتكون العائد من:

العائد على الأصول (Return On Assets (ROA)) وتسمى أيضًا (Return On Investment)

العائد على الأصول بحسب (حداد،2007، 85) هو قياس العلاقة بين صافي الربح وحجم الأصول، أي مدى قدرة الدينار المستثمر في الأصول على توليد الأرباح التشغيلية. وبذلك فإنه يعكس كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية وليس الأنشطة التمويلية. وتم قياس هذه النسبة في هذه الدراسة كما يلي:

$$ROA = \frac{\text{صافي ربح متاح لحملة أسهم عادية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشرًا على نسبة القوة الإيرادية للأصول المستثمرة في الشركة، أو يمكن القول إنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من كل مصادر التمويل الخارجية والداخلية لذا هي نسبة لقياس ربحية الشركة بشكل عام (مطر، 2010، 46). وأشار (آل شبيب ، 2007، 110) أن هذه النسبة تقيس ربحية المشروع إلى إجمالي الاستثمارات في المشروع التي وضعت على شكل أصول، وتقيس قدرة الإدارة على تحقيق العائد على الأموال المتاحة للمشروع مهما كان مصدرها، فتهدف هذه النسبة إلى بيان العلاقة بين الأرباح التي يحققها المشروع وبين الأموال المستثمرة فيه سواء أكانت هذه الأموال مقترضة أو مملوكة بشكل دائم أو مؤقت، وحتى نستخرج هذه النسبة يتطلب الأمر تعديل صافي الربح بمقدار الفوائد التي يدفعها المشروع عن الأموال المقترضة، لاستبعاد أثر الأنشطة التمويلية، ولغرض احتساب هذه النسبة بدقة يمكن استخدام متوسط الأصول بدلًا من قيمة الأصل في نهاية المدة إذ أن الرقم في النهاية قد لا يعبر عن واقع حال الأصول التي ساهمت في تحقيق الربح طوال العام، ويمكن اعتماد هذا المؤشر للمقارنة بين كلفة الاقتراض والعائد على الاستثمار لغرض اتخاذ قرارات تحديد مصادر أموال للمشروع كما أنها تعكس كفاءة القرارات التشغيلية

العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE)):

العائد على حقوق الملكية بحسب (عباس، 2008، 141) هو قياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية، وتستخدم كتب الإدارة المالية تسميات أخرى تعطي نفس المضمون مثل العائد على القيمة المضافة، أو العائد على أموال أصحاب المشروع وهو مقياس لمدى كفاءة العاملين في استغلال أموال حملة الأسهم وتوليد الأرباح التي يرضون بها ويتم حساب العائد على حقوق الملكية في هذه الدراسة بحسب المعادلة التالية:

$$ROE = \frac{\text{صافي ربح متاح لحملة أسهم عادية}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

وذكر (Brigham, Eheret, 2011, 100) أن المساهمين يقدمون استثماراتهم وأموالهم للشركة متطلعين لتحقيق عائد مرتفع على استثماراتهم، ومن هنا يتبين لنا دور هذه النسبة بمدى تحقيق تطلعات المستثمرين، وأشار (Gitman, Zutter, 2012, 82) أن هذه النسبة تقيس العائد على كل دينار مستثمر من حاملين الاسهم العادية وكلما كانت هذه النسبة عالية كانت أفضل للمساهمين، وذكر (حداد، 2007، ص 86) أن هذا المقياس يأخذ بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية. وإذا لم يكن هناك ديون في الهيكل المالي للشركة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصول. كذلك أشار (العامري ،2010، ص 50) أن العائد على حقوق الملكية؛ هو المقياس النهائي للربحية ويمثل مقياس الأداء الكلي للمنشأة، بما فيه التشغيلي والمالي وحظي هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل الادارة المالية لكونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى اليه ألا وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والذي يعد المعيار لتعظيم ثروتهم.

الدراسات السابقة:

- **دراسة الحمدوني والصبيحي (2012) بعنوان: "العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الاسهم، دراسة في عينة من الشركات الاردنية المساهمة"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأساسية للرفع المالي ومدى تأثيره على عائد السهم وهيكل رأس المال وصولًا إلى الهيكل الأمثل لرأس المال. اعتمدت الدراسة على عدد من الفرضيات لاختبار العلاقة بين الرفع المالي وكل من (المخاطرة النظامية مقاسة بمعامل بيتا، والمخاطرة الكلية مقاسةً بالانحراف المعياري، وربحية السهم الواحد) في الشركات المساهمة الأردنية المسجلة في سوق عمان للفترة ما بين 2005 و2009. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اسلوب الانحدار البسيط. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائيًا للرفع المالي على المخاطرة النظامية، وذلك بناء على العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة النظامية. وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الرفع المالي والمخاطرة الكلية للسهم، ووجود علاقة طردية دالة إحصائيًا بين الرفع المالي وربحية السهم الواحد. وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها قيام الشركات باستخدام خيارات مختلفة للتمويل كالسندات والأسهم الممتازة والقروض المصرفية طويلة الأجل وذلك للاستفادة منها في تحسين ربحية السهم الواحد، وتشجيع البنوك وشركات التأمين باستثمار فوائض أموالها في عمليات تمويل الشركات وخاصة التمويل طويل الأجل وذلك باستغلال فرص الاستثمار لزيادة ربحية الشركات.
- **دراسة (Innocent et al., 2014) بعنوان: "The Effect of Financial Leverage on Financial Performance: Evidence of Quoted Pharmaceutical Companies in Nigeria"** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي لشركات الأدوية في نيجيريا، وقد تكونت عينة الدراسة من (3) شركات أدوية توفرت لديها بيانات مالية لفترة الدراسة التي امتدت ما بين 2001 و2012. وتكونت الدراسة من متغيرين، المتغير المستقل ويمثل الرافعة المالية وتم قياسها من خلال (نسبة الدين، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية، ونسبة تغطية الفائدة). في حين كان المتغير التابع هو الأداء المالي وتم قياسه من خلال مؤشر العائد على الأصول. وتم الحصول على البيانات الثانوية من القوائم المالية (قائمة الدخل الشامل وقائمة المركز المالي) لشركات الأدوية المختارة المذكورة في بورصة نيجيريا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لنسبة الديون ونسبة الدين إلى حقوق الملكية على العائد على الأصول، في حين تبين وجود تأثير إيجابي لنسبة تغطية الفائدة على العائد على الأصول، كما أظهرت نتائج الدراسة أن جميع المتغيرات المستقلة كان لها تأثير كبير على أداء الشركات المالية لقطاع الأدوية. وأوصت الدراسة بضرورة أن تتضمن قرارات الشركة المالية ما يتوافق مع أهداف تعظيم الدخل بشكل ينعكس على تعظيم أرباح الشركة، كما أوصت الدراسة بضرورة اختيار المستوى الأمثل لمقدار تمويل الديون في المزيج المالي للشركة لما لذلك من تأثير على الاستخدام الأفضل لأصول الشركة.
- **دراسة (Dimisyqiyani et al., 2017) بعنوان: "The Effect of Financial Leverage on Firm Value and Market Risk Research on Consumer Goods Industries Listed In Indonesian Stock Exchange in The Year of 2010-201"**. هدفت الدراسة إلى البحث في أثر الرفع المالي على الأداء المالي ومخاطر السوق، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من نسب الأداء المالي المتمثلة بكل من (العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم)، كما وتم قياس الرفع المالي من خلال (نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية، ونسبة المديونية)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (13) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة إندونيسيا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2010- 2012)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي للرفع المالي المقاس من خلال نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية على كل من الأداء المالي المقاس من خلال (العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) ومخاطر السوق، في حين تبين عدم وجود أثر للرفع المالي المقاس من خلال نسبة المديونية على الاداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم، فيما تبين وجود أثر سلبي للرفع المالي المقاس من خلال نسبة المديونية على الاداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، كما وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للرفع المالي المقاس من خلال نسبة المديونية على مخاطر السوق، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المؤثرة على الاداء المالي من خلال الاعتماد على النسب المالية الأخرى وخاصة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

- دراسة (Mohamed, 2016)بعنوان:" **Effect of Financial Leverage on Financial Performance of non-Financial Firms Listed at the Nairobi Securities Exchange"** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية، وتكونت عينة الدراسة من (48) شركة غير مالية مدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية، وقامت الدراسة باستخدام بيانات ثانويه تم الحصول عليها من البيانات المالية السنوية للشركات، خلال الفترة الممتدة ما بين 2111 و 2115 وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية دالة إحصائيًا بين الرفع المالي والأداء المالي، كما تبين وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة و لأداء المالي، ووجود علاقة إيجابية بين السيولة والأداء المالي للشركات غير المالية. وأوصت الدراسة بضرورة أن تستخدم المنشآت الحد الأدنى من مستوى الديون أو تحديد مستوى الدين الأمثل الذي يجب استخدامه، والعمل على استقطاب الكفاءات الإدارية الجيدة بهدف تنمية أداء الشركات.
- **دراسة النجار(2013) بعنوان: "مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، دراسة اختبارية"** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك وفقًا لمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية وهي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات، ونمو المبيعات، والقيمة السوقية للشركة التي تم احتسابها وفقًا لنموذج (Tobin's Q)، ومعرفة أيهما أكثر تأثيرًا بالرفع المالي، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم اختيار عينة مكونة من (20) شركة خلال فترة الدراسة التي امتدت ما بين 2004 و2011. وتم استخدام نماذج الانحدارات لتحليل البيانات واختبار الفرضيات على اساس التباطؤ الزمني. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للرفع المالي على مقاييس الأداء المحاسبية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات، معدل نمو المبيعات وأن هذا الأثر يمتد لعدة سنوات لاحقة، أون هناك أثر سلبي للرفع المالي على القيمة السوقية للشركة حسب نموذج (Tobin's Q)، ويمتد هذا الأثر لعدة سنوات لاحقة. وبناءً على ذلك أوصى الباحث بأن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بدراسة وتقييم مالي للهيكل التمويلي بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى للرفع المالي ضمن الهيكل التمويلي، وذلك لضمان التأثير الإيجابي للرفع المالي على الأداء المالي والقيمة السوقية لهذه الشركات، وإقرار قوانين اقتصادية تتيح المجال للشركات المساهمة العامة في فلسطين استخدام قرض سندات وأدوات مالية أخرى تتيح المجال لبدائل متعددة أمام هذه الشركات عند استخدام الرفع المالي في التمويل.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من حيث الموضوع تبحث الدراسة الحالية في أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي في شركات المساهمة السعودية (قطاع التأمين) المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول). وباستعراض الدراسات السابقة التي تحدثت في موضوع هذه الدراسة؛ فإنه على الرغم من تناول العديد من الدراسات السابقة لمتغيرات هذه الدراسة، فإن الدراسة الحالية قام الباحث بتطبيقها على شركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) بهدف الحصول على نتائج يمكن تعميمها على جميع الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول). كما تمتاز هذه الدراسة بحداثتها في تغطية متغيرات البحث.

الدراسة التطبيقية:

تحليل مستوى الرفع المالي:

قام الباحث لقياس مستوى الرفع المالي في شركات التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية باستخدام المؤشر المالي: نسبة الديون إلى الأصول، وتظهر نتائج تحليل مستوى الرفع المالي في شركات التأمين السعودية خلال المُدَّة من 2019 - 2022 كما يلي:

جدول (1): مستوى الرفع المالي لقطاع البنوك خلال الفترة (من 2019 – 2022)

الشركة / العام	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
التعاونية	%81.1	%77.6	%76.8	%80.6	%79
جزيرة تكافل	%40.4	%76.1	68.7	%66.2	%62.9
ملاذ للتامين	%63.7	%62	%67.1	%72.8	%66.4
ميدغلف للتامين	%78.6	%79	%74	%82.5	%78.5
أليانز إس إف	%84.7	%72.6	%71.9	%71	%75
سلامة	%69.4	%67.6	%79.2	%90.4	%76.7
ولاء	%66	%66.8	%75.2	76.7	%71.2
الدرع العربي	%61	%55.7	%58.1	%53.2	%57
سايكو	%75.3	%71.7	%77.5	%81.5	%76.5
اتحاد الخليج الاهلية	%78.5	%64.5	%67.9	%55.6	%66.6
أسيج	%72.5	%73.6	%86	%80	%78
التأمين العربية	%56.3	%59	%62.7	%83.8	%65.5
الاتحاد	%65.5	%62.6	%63.9	%67.1	%64.8
الصقر للتامين	%53.5	%50.9	%57.8	%65.9	%57
المتحدة للتامين	%65.9	%71.6	%72.1	%78.9	%72.1

الإعادة السعودية	%61.8	%63	%64.7	%73.4	%65.7
بوبا العربية	%64.7	%60	%61.6	%64.7	%62.8
تكافل الراجحي	%72.7	%70	%68.6	%72.5	%71
تْشب	%48	%50.3	%52.4	%56.8	%51.9
جي-أي-جي	%70.4	%68.8	%64.9	%64.2	%67.1
الخليجية العامة	%61.5	%60.3	%38.3	%53.2	%53.3
بروج للتامين	%56.4	%53	%48.2	%52.9	%52.6
العالمية	%47.8	%44.7	%51.4	%58.1	%50.5
الوطنية	%83.3	%83	%80.5	%79.4	%81.6
أمانة للتامين	%51.7	%49.4	%59.9	%45.5	%51.6
عناية	%48.2	%40.1	%42.7	%55.4	46.6
الإنماء طوكيو مارين	%71.2	%67	%70	%76.8	%71.3
المتوسط العام	**%64.8**	**%63.7**	**%65.3**	**%68.9**	**%65.7**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في موقع السوق المالي السعودي (تداول)

يلاحظ من نتائج جدول (1) أن متوسط معدل الرفع المالي لشركات التأمين كان بين 63.7% - 68.9%، فقد كان المستوى الأعلى للرفع المالي في الشركة الوطنية، وأدنى مستوى لشركة عناية، ثم جاءت بقية الشركات بين هاتين النسبتين.

ويتضح من الجدول أعلاه تقارب معدلات الرفع المالي وفق المتوسط العام في سنوات الدراسة وقد بلغ المتوسط العام لجميع سنوات الدراسة (65.7%) وهي نسب مرتفعة للاعتماد على الديون في تمويل أصول الشركات محل الدراسة والسبب في ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى طبيعة عمل شركات التأمين، وهذا يدل على وجود نسبة مرتفعة من مخاطر التمويل التي تتعرض لها هذه الشركات مثل (مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر تغير أسعار الفائدة).

تحليل الأداء المالي:

قام الباحث بتحليل الأداء المالي وفق استخدام مؤشر العائد على الأصول (صافي الربح / إجمالي الأصول) ومؤشر العائد على حقوق الملكية (صافي الربح/ صافي حقوق المساهمين)، والجدول أدناه يظهر نتائج تحليل الأداء المالي:

جدول (2): متوسط مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية

العام / المؤشر المالي	العائد على الاصول	العائد على حقوق الملكية	المتوسط العام
2019	%9.3	%37.2	%23.3
2020	%11.9	%43.4	%27.7
2021	%12.8	%42.8	%27.8
2022	%12.3	%39.6	%26
المتوسط العام	**%11.6**	**%40.8**	**%26.2**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في موقع السوق المالي السعودي (تداول)

يلاحظ من نتائج جدول (2) أن متوسط معدل العائد على الأصول في شركات التأمين خلال مدة الدراسة كان بين 9.3% - 12.8% (بمتوسط عام 11.6%)، ومتوسط معدل العائد على حقوق الملكية في شركات التأمين خلال مدة الدارسة كان بين 37.2% - 43.45 (بمتوسط عام 40.8%). وقد بلغ المتوسط العام للمعدلين والذي يشكل المؤشر العام للأداء المالي لشركات التأمين نسبة 26.2% وهي نسبة منخفضة تدل على ضعف الأداء المالي لشركات التأمين.

اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجزء نتائج اختبار فرضيات الدراسة التي تختبر أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي في الشركات التأمين السعودية المدرجة بالسوق المالي السعودي (تداول)، ولغرض اختبار الفرضيات تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي يعمل على معرفة أثر بعد المتغير المستقل الرفع المالي في أبعاد المتغير التابع مؤشرات الأداء المالي (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية) كل على حدة في شركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، وفق المتغيرات التالية:

ROA: العائد على الأصول (متغير تابع).

ROE: العائد على حقوق الملكية (متغير تابع).

FL: الرفع المالي (متغير مستقل).

α: المعلمة التقاطعية (ثابت الانحدار)

β: ميل خط الانحدار (يمثل مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل)

Ui: الخطأ العشوائي.

ومن خلال المعادلات التالية الرئيسية لاختبار الفرضيات:

$ROA = \alpha + \beta\ FL + Ui$.

$ROE = \alpha + \beta\ FL + Ui$.

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرفع المالي على العائد على الأصول لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

جدول (3): اختبار الفرضية الأولى

المعيار	قيمة معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
معدل الرفع المالي	12.395	0.685	0.458	4.575	0.001	قبول

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتبين ان معمل الانحدار بلغ (12.395) و هي قيمة موجبة مما يدل على وجود علاقة إيجابية طردية بين الرفع المالي ومعدل العائد على الاصول بمعنى أنه كلما زاد معدل الرفع المالي بدرجة واحدة كلما زاد معدل العائد على الأصول بدرجة (12.395) في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.685) مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغيرين، ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.458) إلى أن معدل الرفع المالي يؤثر على معدل العائد على الأصول بنسبة (45.8%) و هي نسبة مرتفعة بينما (54.2%) من التأثير يرجع لأسباب ومتغيرات أخرى.

ويشير اختبار F إلى أن نموذج الانحدار دال إحصائيًا فقد بلغ مستوى الدلالة (0.001) و هو أقل من مستوى الدلالة المعيارية (0.05). ونتيجة لذلك يتم قبول الفرضية الأولى للدراسة والتي نصت على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرفع المالي على العائد على الأصول لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرفع المالي على العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

جدول (4): اختبار الفرضية الثانية

المعيار	قيمة معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
معدل الرفع المالي	7.214	0.623	0.396	2.895	0.001	قبول

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتبين أن معمل الانحدار بلغ (7.214) وهي قيمة موجبة مما يدل على وجود علاقة إيجابية طردية بين الرفع المالي ومعدل العائد على حقوق الملكية بمعنى أنه كلما زاد معدل الرفع المالي بدرجة واحدة كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية بدرجة (7.214) في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.623) مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغيرين، ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.396) إلى أن معدل الرفع المالي يؤثر على معدل العائد على الأصول بنسبة (39.6%) و هي نسبة مرتفعة بينما (60.4%) من التأثير يرجع لأسباب ومتغيرات أخرى.

ويشير اختبار F إلى أن نموذج الانحدار دال إحصائيًا فقد بلغ مستوى الدلالة (0.001) و هو أقل من مستوى الدلالة المعيارية (0.05). ونتيجة لذلك يتم قبول الفرضية الثانية للدراسة والتي نصت على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرفع المالي على العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

النتائج والتوصيات:

النتائج:

من خلال دراسة الباحث لأثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود أثر للرفع المالي على معدل العائد على الأصول لشركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، وأن هناك ارتباط إيجابي طردي بين الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول حيث بلغ معامل الارتباط (0.685) وهذا يعني انه كلما زاد الرفع المالي كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول في الشركات موضوع الدراسة. وهذه النتيجة تختلف عن ما توصلت إليه دراسة (Innocent et al., 2014) والتي أظهرت وجود تأثير سلبي لنسبة الديون على العائد على الأصول. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Dimisyqiyani et al., 2017).

- وجود اثر للرفع المالي على معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، وأن هناك ارتباط إيجابي طردي بين الرفع المالي ومعدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغ معامل الارتباط (0.623) وهذا يعني انه كلما زاد الرفع المالي كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية في الشركات موضوع الدراسة. وهذه النتيجة تختلف عن ما توصلت إليه دراسة (Innocent et al., 2014) والتي أظهرت وجود تأثير سلبي لنسبة الديون على العائد على حقوق اللكية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Dimisyqiyani et al., 2017) .
- بينت نتائج الدراسة بأن المتغير المستقل الرفع المالي يفسر التغير بمعدل العائد الأصول بنسبة 45.8% وأن هناك متغيرات أخرى تقع خارج نطاق الدراسة تفسر بقية التغير.
- بينت نتائج الدراسة بأن المتغير المستقل الرفع المالي يفسر التغير بمعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 39.6% وأن هناك متغيرات أخرى تقع خارج نطاق الدراسة تفسر بقية التغير.
- أن شركات التأمين لديها معدل استدانة مرتفع بلغ في متوسطه العام 65.7%.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بالتالي:

- ضرورة قيام شركات التأمين بدراسة وتقييم الهيكل التمويلي لديها بهدف الوصول إلى أفضل نسبة للرفع المالي والتي تحقق الأثر الإيجابي على مؤشرات الأداء المالي.
- ضرورة الاخذ بالاعتبار تقييم مخاطر المديونية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالرفع المالي.
- ضرورة الاستخدام والتوظيف الأمثل لهيكل التمويل بهدف الوصول لأعلى مستويات الأرباح.
- توسيع نطاق الدراسة لتشمل القطاعات الأخرى المدرجة في السوق المالي السعودي.

المراجع:

آل شبيب، دريد. (2007). *مقدمة في الإدارة المعاصرة*. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

التقارير السنوية الصادرة من شركات التأمين السعودي.

التقارير والنشرات الصادرة عن سوق المال السعودي للفترة (2019- 2022).

حداد، فايز. (2007). *الادارة المالية*. ط 1، مطابع الدستور التجارية.

الحمدوني، إلياس، الصبيحي، فائز. (2012). العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الاسهم دراسة في عينة من الشركات الاردنية المساهمة للفترة 2005-2009. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية*: 4(8)، 147-169.

صافي، وليد أحمد، شقيري موسى. (2009). الرافعة المالية وأثرها في نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة ودرجة المخاطرة دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1999- 2006 . *مجلة كلية بغداد للعلوم للإدارية*: 21، 153-176.

العامري، محمد. (2010). *الإدارة المالية المتقدمة*. ط1، إثراء للنشر والتوزيع.

عباس، علي. (2008). *الإدارة المالية*. ط1، إثراء للنشر والتوزيع.

القضاة، خالد. (2012). *تأثير الرافعة المالية والتشغيلية والمخاطر على قيمة الشركات: حالة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان للأوراق المالية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

مطر، محمد. (2010). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني*. ط3، دار وائل للنشر والتوزيع.

ناصر الدين، محمد. (2011). *أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العالمة الأردنية المدرجة في بورصة عمّان*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

النجار، جميل حسن. (2013). مدى تأثير الرافعة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة العلوم الإنسانية: جامعة الازهر*،15 (1).

نصيرات، نسيبة. (2012). *أثر الرفع المالي والربحية وسياسة توزيع الأرباح على القيمة المستقبلية للشركة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

Brigham, E. & Ehrhardt, M. (2011). *Financial Management, Theory and Practice*. 13th Edi, Southwestern –Cengage Learning Press, USA.

Dimisyqiyani, E., Suhadak, S., & Kertahadi, K. (2017). THE EFFECT OF FINANCIAL LEVERAGE ON FIRM VALUE AND MARKET RISK (Research on Consumer Goods Industries Listed in Indonesian Stock Exchange in the Year of (2010-2012). PROFIT Jurnal Administrasi Bisnis, 9(2), 23-34. https://doi.org/10.21776/ub.profit.2015.009.02.3

Gitman, L., Michael & Chad J. Zutter, (2012). *Principle of Managerial finance*. Person, Publishers, New york, 13th edition, P450.

Innocent, E., Ikechukwu, A., & Nnagbogu, E., (2014). The effect of Financial Leverage on Financial Performance: Evidence of Quoted Pharmaceutical Companies in Nigeria. *IOSR Journal of Economics and Finance*, 5(3), 17-25. https://doi.org/10.9790/5933-0531725

Modigliani, F. & Miller, M., (1958). The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theory of Investment. *The American Economic Review*, 48(3), 261-297.

Mohamed, I. (2016). *Effect of Financial Leverage on Financial Performance of Non-Financial Firms Listed at The Narobi Securities Exchange.* Unpublished master thesis, School of Business, University of Nairobi.

Ross, S., Westerfield, R. & Jordan, B., (2003). *Fundamentals Of Corporate Finance*. McGraw-Hill, 6th Ed.

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Volume.13, Issue.6 pp: 472-483 Article 2
Dec (2023)

قياس اتجاهات المرضى نحو أبعاد الجودة الخمس في المستشفيات السودانية بالتطبيق على عينة من مستشفيات محلية الدويم

Measuring Patients' Attitudes Towards the Five Dimensions of Quality in Sudanese Hospitals- An Application to a Sample of Local Hospitals in El-Douiem Locality

عبد الله التوم محمد[1]، أنس قريب الله إبراهيم[2]، كوثر علي العبيد[3]

Abdalla Eltom Abdalla Mohamed[1], Anas Qaribullah Ibrahim[2], Kawthar Ali Al-Ubaid[3]

[1] أستاذ دكتور في الاقتصاد- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- السعودية

[2] أستاذ الاقتصاد القياسي والإحصاء الاجتماعي المشارك- جامعة بخت الرضا- السودان

[3] أستاذ الاقتصاد القياسي والإحصاء الاجتماعي المساعد- جامعة بخت الرضا- السودان

[1] Professor in Economics, Islamic University of Medina, Saudi Arabia
[2] Associate Professor of Econometrics and Social Statistics, Bakht Al-Rida University, Sudan
[3] Assistant Professor of Econometrics and Social Statistics, Bakht Al-Rida University, Sudan
[1] alsahaab1970@gmail.com

Accepted قبول البحث	Revised مراجعة البحث	Received استلام البحث
2023/11/26	2023 /10/11	2023 /6/26

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2023.13.6.2

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

رفـــاد REFAAD
www.refaad.com

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

قياس اتجاهات المرضى نحو أبعاد الجودة الخمس في المستشفيات السودانية بالتطبيق على عينة من مستشفيات محلية الدويم

Measuring Patients' Attitudes Towards the Five Dimensions of Quality in Sudanese Hospitals- An Application to a Sample of Local Hospitals in El-Douiem Locality

الملخص:

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى جودة الخدمات الصحية من وجهة نظر المرضى والعاملين بمستشفيات محلية الدويم. وكذلك تقديم مقترحات وتوصيات للمستشفيات بتحسين جودة الخدمات الصحية بما ينعكس إيجابًا على المرضى.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم توزيع عينة من 130 من المرضى و92 من العاملين بمستشفيات محلية الدويم.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابة أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين على أن عنصر الملموسة تشير إلى التسهيلات المادية والأجهزة والمعدات والأماكن وصالات انتظار المرضى.

الخلاصة: ظهرت في الآونة الأخير ثقافة الجودة في المؤسسات الصحية أسلوبًا ومنهجًا سليمًا للارتقاء وتقديم خدمات صحية متميزة وذلك من أجل تلبية متطلبات المرضى وكسب رضاهم والاستفادة من الموارد المتاحة على أكمل وجه.

الكلمات المفتاحية: *مستوى الجودة؛ الخدمات الصحية؛ المرضى؛ العاملين.*

Abstract:

Objectives: This study aimed to find out how to measure the level of quality of health services from the point of view of patients and workers in local hospitals in El-douiem locality. As well as, it aimed at providing suggestions and recommendations to hospitals to improve the quality of health services, which will reflect positively on patients.

Methods: The study used the descriptive analytical approach, and a sample of 130 patients and 92 employees of local hospitals El-Douiem locality were distributed.

Results: The study found that there are statistically significant differences between the response of the respondents all in favor of those who agreed that the tangible element refers to the material facilities, devices, equipment, places and waiting halls for patients.

Conclusion: Recently, the culture of quality has emerged in health institutions as a sound method and approach to improve and provide distinguished health services in order to meet patients' requirements, gain their satisfaction, and make full use of available resources as well as providing suggestions and recommendations to hospitals to improve the quality of health services, which will reflect positively on patients.

Keywords: *Quality level; Health services; Patients; Workers.*

المقدمة:

تعتبر الجودة في المؤسسات الصحية أسلوبًا ومنهجًا سليمًا للارتقاء وتقديم خدمات صحية متميزة وذلك من أجل تلبية متطلبات المرضى وكسب رضاهم والاستفادة من الموارد المتاحة على أكمل وجه، وهذا نتيجة لما عرفته السنوات الأخيرة من الزيادة الكبيرة والاقبال المتزايد بصورة مستمرة في أعداد المرضى المترددين على المؤسسات الصحية وهذا يرجع لزيادة انتشار الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع وكذلك الزيادة في الأمراض المزمنة والأوبئة.

تعتبر المستشفيات منظمات خدمية مسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية المتكاملة تشخيصية وعلاجية وتعليمية وبحثية، والمستشفى كنظام إداري يستخدم موارد بشرية وفنية ومادية ومالية وتتزايد أحجامها وقيمها ومواكبة مع التقدم التقني والصحي.

تشكل الرعاية جوهر النظام الصحي السائد في العديد من دول العالم وذلك لاعتبارات كثيرة في مقدمتها انحسار التنمية وبرامجها المختلفة تعتمد على توافر قوى عاملة تتمتع بقدر من الصحة والكفاءة العالية.

ترى منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن فاعلية أي نظام صحي تعتمد على توافر مؤسسات طبية قادرة ومؤهلة على الدوام لمساعدة الكادر الطبي في تشخيص حالات المرض، ذلك لأن دور هذه المؤسسات في هذا المجال بالذات أصبح من الحيوية والأهمية بحيث لا يمكن تقديم رعاية صحية لائقة في غيابها.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول تحليل العلاقة بين أبعاد التنمية الخمسة، وتقديم الرعاية الصحية. وتتفرع عن هذه المشكلة التساؤلات التالية:

- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الجودة الخمسة، الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الأمانة، التعاطف من وجهة نظر المرضى العاملين.
- هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% نحو مستوى جودة الخدمات الصحية من وجه نظر المرضى والعاملين بمستشفى الدويم التعليمي تعزى لمتغير النوع.
- هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% نحو مستوى جودة الخدمات الصحية من وجه نظر المرضى والعاملين بمستشفى الدويم التعليمي تعزى لمتغير العمر.
- هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% نحو مستوى جودة الخدمات الصحية من وجه نظر المرضى والعاملين بمستشفى الدويم التعليمي تعزى لمتغير مستوى التعليم.

فرضيات الدراسة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المرضى نحو العناصر الملموسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتمادية (الاعتماد على المستشفيات في تقديم خدمة بمستوى معين).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة (رغبة العاملين بالمستشفى في تقديم الخدمات الصحية وتلبية الطلبات في أي وقت).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة (رغبة العاملين بالمستشفى في تقديم الخدمات الصحية وتلبية الطلبات في أي وقت). وأبعاد التنمية الأخرى المتمثلة في الأمانة والتعاطف.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تكمن في الدور الكبير للمؤسسات الصحية في أي مجتمع، مما يستدعي التعرف على مختلف الاساليب العلمية المتبعة في هذه المؤسسات، كذلك تحديد معايير جودة الخدمات الصحية في مستشفيات محلية الدويم.

الأهمية التطبيقية:

العمل على تحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بمعايير جودة الخدمات الصحية في مستشفيات باستخدام مختلف أساليب بحوث العمليات.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم وأهداف وأبعاد جودة الخدمات الصحية.
- قياس مدى توفر أبعاد الجودة في الخدمات الصحية ومستواها الحقيقي.
- تقديم مقترحات وتوصيات للمستشفيات بتحسين جودة الخدمات الصحية بما ينعكس إيجابًا على المرضى.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

جودة الخدمات الصحية:

مفهوم الجودة:

لقد تعددت وتباينت التعريفات التي اوردها الكتاب والمهتمون بموضوع الجودة، لتحديد معناها أو مضمونها أو أبعادها المتخلفة، ومن الصعب أن تجد تعريفًا بسيطًا يصفها ويعرفها تعريفًا شاملًا قاطعًا بسبب جوانبها، والبعض يرى أن تعبير الجودة يشير إلى قدرة الإدارة على إنتاج سلعة أو تقديم خدمة تكون قادرة على الوفاء بحاجات المستهلكين والعملاء ويتفق معهم في هذا التعريف إلى حد كبير ما ذكره "Johnson" في تعريفه للجودة بأنها "القدرة على تحقيق رغبات المستهلكين بالشكل الذي يتطابق مع توقعاته ويحقق رضاه التام عن السلعة أو الخدمة التي تقدم إليه (جاري ديسار، 2000).

تعريف جودة الخدمة:

لقد أصبحت النظم الاقتصادية في العلم التوصيل ودرجة القابلية للتطوير تتميز جميعها بنسق مشترك قائم على أساس احترام المستهلك، والعمل على إرضائه وذلك انطلاق من أهمية المنافسة على إرضاء العميل إذا أصبحت فكرة إشباع رغبات العميل هي سر التميز والتفوق لمعظم الشركات في الوقت الحالي وقد اهتمت معظم الشركات الناجحة بالعمل على معرفة ما هو الشيء الذي يريده العملاء حتى يتم ضمان استمرار التفوق والنجاح، فلا بد من العمل على معرفة السلعة والخدمة التي يريدها العملاء، وما هي مواصفاتها ودرجة الاعتمادية المرغوبة، وطريقة التوصيل ودرجة القابلية للتطوير، وتوقيت التوصيل وتكرارية الحصول على السلعة أو الخدمة، والسعر المناسب للعميل.

جودة الخدمات الصحية:

على الرغم من طول الفترة التي أعقبت بدء الاهتمام في البحث جودة الجودة، إلا أن البحث في جودة الخدمات الصحية لا زال موضوعًا حديثًا، ولم تظهر ملامحه حتى عام1980، حيث أصبحت جودة الخدمات الصحية ضرورة لازمة تزداد أهميتها بازدياد قدرتها على اشباع حاجات المرضى.

مفهوم جودة الخدمات الصحية:

تعتبر الصعوبة الرئيسة في موضوع جودة الخدمات الصحية في تحديدها وقياسها، لكن قبل التطرق لهاتين النقطتين، نرى من المفيد أن نتطرق إلى مفهوم جودة الخدمة.

إن التعريف الصحيح للجودة لابد أن يتضمن وجهة نظر العميل، فالخدمة الجيدة تتحقق فقط، عندما تقوم المؤسسة بتقديم خدماتها بالطريقة التي تتفق مع أو تتجاوز توقعات العملاء لها وهو ما يساعد في النهاية على اتباع حاجات ورغبات هؤلاء العملاء، وتحقيق الرضا عند التعامل في الخدمة، (أبو عاقلة،2002، ص22).

مستويات جودة الخدمة:

- الجودة التي يتوقعها العملاء: وتتمثل الجودة التي يرى العملاء وجوب توفرها.
- الجودة المدركة من إدارة المؤسسة: وتتمثل الجودة التي تراها إدارة المؤسسة مناسبة.
- الجودة القياسية: هي تلك الجودة التي تحدد بالموضوعات النوعية للخدمة.
- الجودة الفعلية: وهي التي تؤدى بها الخدمة فعلًا.
- الجودة المروجة للعملاء: وهي الجودة التي وعد بها العملاء من خلال الحملات الترويجية.

أبعاد جودة الخدمات الصحية:

إن أي تعريف لجودة الخدمات الصحية لابد أن يتوافق مع جملة من الأبعاد، هذه الأخيرة تعتبر الإطار الذي يساعد مقدمي الخدمات الصحية على تحديد وتحليل المشاكل وقياس مدى تطابق الأداء المعايير المتفق عليها. ويميز دونا بريان "Donabedian" بين ثلاث مجموعات من أبعاد جودة الخدمة هي:

- البعد الفني والذي يمثل في تطبيق العلم والتكنولوجيا لمشكلة معينة.
- البعد غير الفني وهو عبارة عن التفاعل النفسي والاجتماعي بين مقدمة الخدمة والفرد الذي يستخدم الخدمة.
- الامكانيات المادية وهي المكان الذي تؤدى فيه الخدمة.

وقد توصل "بارا سرمان" وزملائه إلى تطوير عشرة أبعاد للجودة وهي التي تحدد جودة وفقًا لإدراك العميل وهي:

- المباني (مظهر المكان من الداخل الخارج).
- مظهر مقدمي الخدمة.
- الأدوات والاجهزة التي تستخدم في تقديم الخدمة.

- الاعتمادية: أي تقديم الخدمة بشكل صحيح من أول مرة وهي تتضمن:

أ- الدقة في القيام بالعمل.

ب- تقديم الخدمة بطريقة صحيحة.

ج- أداء الخدمة في الوقت المحدد.

د- الثقة في الأطباء والفنيين وكفاءتهم وشهرتهم.

- الاستجابة: أي معرفة سرعة استجابة مقدمي الخدمة لطلبات العملاء وتتضمن:

أ- الدقة في مواعيد التنفيذ.

ب- السرعة في تلبية الخدمة.

ج- تقديم الخدمات التي من شأنها حث العميل على التعامل مع المؤسسة.

د- الاستعداد الدائم للعاملين للتعاون مع المريض.

- كفاءة وقدرة مقدمي الخدمة: وهي تعني امتلاك الافراد مقدمي الخدمة للقرارات التي تمكنهم من تقديم خدمة متميزة للعملاء وتتضمن:

أ- قدرة ومهارة مقدمي الخدمة المتصلين اتصالًا مباشر بالعملاء.

ب- قدرة ومهارة القائمين على مساعدة الأفراد المتصلين مباشر بالعملاء.

ج- قدرة المؤسسة على البحث والتقصي.

- السهولة: وتشير إلى الوصول الى مقدمة الخدمة والاتصال عند الضرورة وتتضمن:

أ- سهولة الاتصال بالخدمة عن طريق الهاتف.

ب- اختيار ساعات مناسبة للعمل.

ج- اختيار مكان مناسب لتقديم الخدمة.

- المجاملة: وتشير إلى تحسين معاملة العملاء وتقدير ظروفهم الخاصة.
- المصداقية: وتعني توفير درجة عالية من الثقة لدى مقدمي الخدمة، وتتضمن:

أ- سمعة المؤسسة.

ب- اسم المؤسسة.

ج- السمات الشخصية لمقدمي الخدمة.

- الأمان: أي تقديم الخدمة من قبل العاملين دون مخاطر، (الشميمري،2001، ص9)

أهداف جودة الخدمات الصحية:

تتمثل الأهداف الرئيسية لجودة الخدمة الصحية:

- ضمان الصحة البدنية والنفسية للمستفيدين (المرضى).
- تقديم خدمة صحية ذات جودة متميزة من شانها تحقيق رضا المستفيد (المريض) وزيادة ولائه للمؤسسة الصحية والذي سيصبح فيها بعد وسيلة إعلامية فاعلة لتلك المؤسسة الصحية.
- تعد معرفة اراء وانطباعات المستفيدين (المرضى) وقياس مستوى رضاهم عن الخدمات الصحية وسيلة مهمة في مجال البحوث الادارية والخطيط للرعاية ووضع السياسات المتعلقة بها.
- تطوير وتحسين قنوات الاتصال من تأدية مهامها بكفاءة وفاعلية.
- تحقيق مستويات إنتاجية أفضل، إذ يعد الوصول إلى المستوى المطلوب من الرعاية الصحية المقدمة إلى المستفيدين (المرضى) الهدف الأساسي من تطبيق الجودة.
- كسب رضى المستفيد (المرضى) إذ أن هناك قيم أساسية لإدارة الجودة لابد من توفرها في أي مؤسسة صحية تعمل على تحسين الجودة ونسعى لتطبيق نظم الجودة وبالتالي تطوير أداء العمل، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى كسب رضى المستفيد (المرضى).
- تحسين معنويات العاملين.
- زيادة الطلب على مختلف انواع الخدمات الصحية الحديثة ويرافق هذه الزيادة زيادة من نوع آخر في الاهتمام بتلبية حاجات وتوقعات المستفيد (المريض).
- زيادة قوس التنافس بين المؤسسات الصحية المتشابهة.
- ملائمة العلاج والرعاية المقدمين لمختلف الحالات المرضية. (سكر،2009، ص15).

قياس جودة الخدمة الصحية:

أصبح قياس جودة الخدمة الصحية ضرورة ملحة، ولكن عند اختيار القياسات يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الغرض من القياسات وأنواع المتغيرات التي سوف تقيسها، وقبل التطرق لطرق قياس جودة الخدمة الصحية يجب الإشارة إلى أن هناك عنصرين أساسيين تقاس بهما جودة الخدمة الصحية هما: (عتيق، 2012، ص40).

- **العنصر التقني:**

ويتعلق بتطبيق المعارف والمعلومات والتقنيات الطبية وغيرها من العلوم في معالجة المشكلة الصحية، وتقاس درجة الجودة في هذا العنصر بمدى القدرة على توفير أقصى حد من المنافع الصحية للمريض دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها.

- **العنصر الإنساني:**

ويتمثل في إدارة التفاعل الاجتماعي والتنفسي بين مقدمي الخدمة الصحية والمرضى، وفق القيم والقواعد الاجتماعية التي تحكم التفاعل بين الأفراد بشكل عام وفي مواقف المرضى بشكل عام، وتقاس درجة الجودة في هذا العنصر بمدى تلبية مقدمة الخدمة الصحية لتوقعات واحتياجات المرضى.

الدراسات السابقة:

- **دراسة حداد (2014)** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى جودة الخدمات الطبية في السودان، دراسة حالة مستشفى النساء التوليد والجراحة العامة للخدمات الطبية، وقد تم تطبيق هذه الدراسة للوقوف على أهم عناصر جودة الخدمة الطبية ومعرفة نقاط الضعف والقوة في هذه العناصر من خلال قياس توقعات وإدراك المرضى المنومين بمستشفيات الجراحة والنساء التوليد، توصلت الدراسة إلى أن هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية بين توقعات وإدراك المرضى المنومين للخدمة الطبية لصالح الخدمة المتوقعة في عنصري الملموسة والاعتمادية.
- **دراسة عقلية (2010)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات الفعلية المدركة من العاملين والمرضى في المستشفيات العاملة، شملت عينة الدراسة من 126 موظف و240 مريضًا، أظهرت نتائج الدراسة أن استجابات عينة الدراسة نحو قياس جودة الخدمات الفعلية والمدركة من قبل العاملين والمرضى كانت عالية على مجالات الدراسة كافة وعلى الدرجة الكلية ووجود فروق ذات دلالة إحصائية على المجالات الآتية الاستجابة الأمان والثقة والتعاطف وتعزى لمتغير الجنس وكانت لصالح الذكور، كما أوصت الدراسة على توفير مستلزمات المستشفيات سواء كان ذلك من الاجهزة.
- **دراسة الفراج (2009)** هدفت هذه الدراسة إلى كشف جودة الرعاية الصحية المقدمة في المستشفيات التعليمية السورية للمرضى من وجهة نظرهم، تكونت عينة الدراسة (474) مريضًا، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي الوصفي أداة الاستبانة، ومن المجالات التي استخدمتها الدراسة (الرعاية الطبية المهنية، الرعاية التمريضية المهنية، الرعاية الصحية السلوكية) أظهرت الدراسة لا تقف المسافة الجغرافية التي تفصل مكان سكن المريض عن المستشفى حائل أمام خيار المريض للمشفى الذي يتمتع بمستوى جودة عالية لخدماته، وأوصت الدراسة بضرورة تصميم الخدمات الصحية وفقًا لتوقعات المرضى
- **دراسة الخوالدة (2006)** هدفت الدراسة إلى تقييم الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية الاردنية دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين، كذلك هدفت إلى تقييم فاعلية الخدمات الصحية التي تقدمه المستشفيات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها رصد فاعلية متوسطة للخدمات الطبية والخدمات الإدارية وفاعلية متدنية للخدمات الصيدلانية، كما توصلت إلى أن رضاء النزلاء عن طبيعة المعاملة التي يتلقونها التي إلى رضا مراجعي عيادات الاختصاص.
- **دراسة عبد الحليم (2001)** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الخدمات الصحية في القطاع الصحي في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى مدى الموافقة العامة لأفراد العينة حول جميع مجالات الدراسة كان متوسطًا حول جميع مجالات الدراسة كان متوسط حول موقع المستشفى وتجهيزاته والكوادر البشرية العاملة والتجهيزات الطبية والخدمات المخبرية وكفاية الأدوات والإجراءات الإدارية الروتينية، كما توصلت الدراسة أيضًا إلى تباين في مستوى الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات من ناحية وإلى كونه تعليميًا أم غير تعليمي وتخصصيًا أم غير تخصصي من جه أخرى.

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العناصر الملموسة (تشير إلى التسهيلات المادية، الأجهزة، المعدات، وصالات الانتظار، المرضى، الأناقة، الملابس، المباني، والمظاهر التي تشمل العنابر، والحمامات وغيرها بالمستشفى من وجهة نظر المرضى والعاملين.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة فرضياتها، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومربع "كاي" لكل عبارة، وتكون العبارة دالة إحصائيًا إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كأي المحسوبة أقل من 0.05 وفي نتيجة العبارات تم الاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي.

جدول (1): اختبار مربع "كاي"، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
يتوافر لدي المستشفى صيدلية تقدمة الخدمة على مدار الساعة	.68	4.57	94.783	4	0.000	دالة	أوافق بشدة
تتوفر الخدمات المعملية وأشعة ومراكز التشخيص بصورة مستمرة طول اليوم بالمستشفى	1.20	3.79	39.413	4	0.000	دالة	أوافق
تتناسب سعة العنابر مع عدد الأسرة	1.25	3.85	46.696	4	0.000	دالة	أوافق
الكادر الطبي على درجة عالية من التأهيل ليتمكن من تقديم خدمة طبية متميزة	1.09	4.15	72.239	4	0.000	دالة	أوافق
تتسم الغرف والعنابر بالنظافة	1.28	3.93	53.761	4	0.000	دالة	أوافق
المتوسط الحسابي للمحور ككل/ قيمة مربع كاي الأحادية للمحور	**1.1**	**4.06**	**52.384**	**4**	**0.000**	**دالة**	**أو افق**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح من جدول (1) ما يلي:

- بلغت قيمة مربع "كاى" المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (94.783) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنه يتوافر لدى المستشفى صيدلية تقدم الخدمة على مدار الساعة.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (39.413) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على توفر الخدمات المعملية وأشعة ومراكز التشخيص تتوفر بصورة مستمرة طول اليوم بالمستشفى.
- بلغت قيمة مربع "كاي" المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (46.696) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن سعة العنابر تتناسب مع عدد الأسرة.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (72.239) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الكادر الطبي على درجة عالية من التأهيل ليتمكن من تقديم خدمة طبية متميزة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (53.761) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الغرف والعنابر تتسم بالنظافة.
- بلغت قيمة مربع كاي الأحادية للمحور (52.384)، عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

يتضح من جدول (1) أن جميع العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين، والموافقين بشدة على أن العناصر الملموسة والتي تشير إلى: التسهيلات المادية، الأجهزة، المعدات، وصالات الانتظار، المرضى، الأناقة، الملابس، المباني، والمظاهر التي تشمل: العنابر، والحمامات وغيرها بالمستشفى من وجهة نظر المرضى والعاملين، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العناصر الملموسة وتشير إلى التسهيلات المادية، الأجهزة، المعدات، وصالات الانتظار، المرضى، الأناقة، الملابس، المباني، والمظاهر التي تشمل العنابر، والحمامات وغيرها بالمستشفى من وجهة نظر المرضى والعاملين هي فرضية مرفوضة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لدرجة الإعتمادية (هو الاعتماد على المستشفيات في تقييم الخدمة بمستوى معين).

جدول (2): اختبار مربع "كاي"، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثاني

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
تتوفر معلومة متكاملة عن المريض ترسل إلى الوحدات الإحصائية	.87	4.39	106.152	4	0.000	دالة	أوافق بشدة
يتواجد أطباء الحوادث بصورة دائمة	1.24	3.89	50.935	4	0.000	دالة	أوافق
يتوافر بالمستشفى نظام للتوثيق والسجلات يتسم بدقة	.96	4.13	65.391	4	0.000	دالة	أوافق
تطهر إدارة المستشفى اهتماما بمشاكل المرضى واحتياجاتهم	1.13	4.02	56.913	4	0.000	دالة	أوافق بشدة
يلتزم الكادر الطبي بمتابعة المرضى في العنبر في الوقت المناسب	1.00	4.25	88.543	4	0.000	دالة	أوافق بشدة
المتوسط الحسابي للمحور ككل/ قيمة مربع كاي الأحادية للمحور	**1.04**	**4.14**	**26.755**	**4**	**0.000**	**دالة**	**أو افق**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح من جدول (2) ما يلي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (106.152) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على توفر معلومة متكاملة عن المريض ترسل إلى الوحدات الإحصائية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (50.935) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن أطباء الحوادث يتواجدون بصورة دائمة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (65.391) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن بالمستشفى يتوافر نظام للتوثيق والسجلات يتسم بدقة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (56.913) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إدارة المستشفى تظهر اهتمامًا بمشاكل المرضى واحتياجاتهم.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (88.543) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الكادر الطبي يلتزم بمتابعة المرضى في العنبر في الوقت المناسب.
- بلغت قيمة مربع كاي الأحادية للمحور (26.755)، عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

يتضح من جدول (2) أن جميع العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية0.05، وهذا يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين، والموافقين بشدة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لدرجة الاعتمادية (هو الاعتماد على المستشفيات في تقييم الخدمة بمستوى معين، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لدرجة الاعتمادية) هو الاعتماد على المستشفيات في تقييم الخدمة بمستوى معين هي فرضية مرفوضة.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة (رغبة العاملين في المستشفى في تقييم الخدمة الصحية وتلبية الطلبات في أي وقت).

جدول (3): اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
الكادر الطبي بالمستشفى في جاهزية تامة لمساعدة المرضى	.94	4.40	114.000	4	0.000	دالة	أوافق بشدة
يتم تقديم الخدمات الطبية للمرضى في التوقيت المناسب	.96	4.26	82.132	4	0.000	دالة	أوافق بشدة
تتفهم إدارة المستشفى احتياجات المرضى وتستجيب لها	1.20	3.99	51.659	4	0.000	دالة	أوافق
يقدم الممرضون في المستشفى الإرشادات الضرورية لمرضاهم في كيفية تناول الجرعات العلاجية وطرق تناولها	.92	4.32	92.462	4	0.000	دالة	أوافق بشدة
تستجيب إدارة المستشفى بصورة فورية لمتطلبات المرضى	1.18	3.94	47.222	4	0.000	دالة	أوافق
المتوسط الحسابي للمحور ككل/ قيمة مربع كاي الأحادية للمحور	**1.04**	**4.18**	**45.065**	**4**	**0.000**	دالة	**أو افق**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح من جدول (3) ما يلي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (114.000) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الكادر الطبي بالمستشفى في جاهزية تامة لمساعدة المرضى.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (82.132) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنه يتم تقديم الخدمات الطبية للمرضى في التوقيت المناسب.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (51.659) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن إدارة المستشفى تتفهم احتياجات المرضى وتستجيب لها.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (92.462) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الممرضون في المستشفى يقدمون الإرشادات الضرورية لمرضاهم في كيفية تناول الجرعات العلاجية وطرق تناولها.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (47.222) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن إدارة المستشفى تستجيب بصورة فورية لمتطلبات المرضى.
- بلغت قيمة مربع كاي الأحادية للمحور (45.065)، عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

يتضح من جدول (3) أن جميع العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين، والموافقين بشدة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة (رغبة العاملين في المستشفى في تقييم الخدمة الصحية وتلبية الطلبات في أي وقت)، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة (رغبة العاملين في المستشفى في تقييم الخدمة الصحية وتلبية الطلبات في أي وقت أن هي فرضية مرفوضة).

مناقشة النتائج المتعلقة بالمرضى:

الفرضية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العناصر الملموسة (تشير إلى التسهيلات المادية، الأجهزة، المعدات، وصالات الانتظار، المرضى، الأناقة، الملابس، المباني، والمظاهر التي تشمل العنابر، والحمامات وغيرها بالمستشفى من وجهة نظر المرضى

جدول (4): اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
تتوافر لدي المستشفى معدات وأجهزة طبية متطورة	.93	4.17	55.046	3	0.000	دالة	أوافق
يتلاءم المظهر العام المستشفى مع طبيعة الخدمات المقدمة للمرضى	.87	4.15	144.692	4	0.000	دالة	أوافق
تتسم الغرف والعنابر بالمستشفى بالنظافة	1.09	3.99	39.279	3	0.000	دالة	أوافق
تتناسب سعة العنابر مع عدد الأسرة	1.05	3.99	34.738	3	0.000	دالة	أوافق
يظهر الكادر الطبي للمستشفى درجة عالية من النظافة وحسن المظهر	.80	4.42	95.846	3	0.000	دالة	أوافق بشدة
يتوافر عدد كاف من دورات المياه بالمستشفى	1.31	3.73	54.217	4	0.000	دالة	أوافق
تتسم دورات المياه بالنظافة	1.28	3.63	56.077	4	0.000	دالة	أوافق
يتوافر بالمستشفى أماكن انتظار كافية ومناسبة للمرضى	.95	4.02	36.338	3	0.000	دالة	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح من جدول (4) ما يلي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (55.046) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه تتوافر لدى المستشفى معدات وأجهزة طبية متطورة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (144.692) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المظهر العام لمستشفى يتلاءم مع طبيعة الخدمات المقدمة للمرضى.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (39.279) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن غرف والعنابر بالمستشفى تتسم بالنظافة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (34.738) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن سعة العنابر تتناسب مع عدد الأسرة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (95.846) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الكادر الطبي للمستشفى يظهر درجة عالية من النظافة وحسن المظهر.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (54.217) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه يتوافر عدد كاف من دورات المياه بالمستشفى.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (56.077) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن دورات المياه تتسم بالنظافة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (36.338) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه يتوافر بالمستشفى أماكن انتظار كافية ومناسبة للمرضى.

يتضح من جدول (4) أن جميع العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين، والموافقين بشدة على أن العناصر الملموسة (تشير إلى التسهيلات المادية، الأجهزة، المعدات، وصالات الانتظار، المرضى، الأناقة، الملابس، المباني، والمظاهر التي تشمل العنابر والحمامات وغيرها بالمستشفى من وجهة نظر المرضى والعاملين) وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العناصر الملموسة (تشير إلى التسهيلات المادية، الأجهزة، المعدات، وصالات الانتظار، المرضى، الأناقة، الملابس، المباني، والمظاهر التي تشمل العنابر) والحمامات وغيرها بالمستشفى من وجهة نظر المرضى هي فرضية مرفوضة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لدرجة الاعتمادية (هو الاعتماد على المستشفيات في تقييم الخدمة بمستوى معين).

جدول (5): اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
تقدم المستشفى خدمات الفحص والتشخيص والعلاج بدقة عالية	.74	4.42	99.231	3	0.000	دالة	أوافق بشدة
يلتزم المستشفى بتقديم الخدمة الطبية للمرضى حسب التوقيت المعلن	.72	4.36	104.031	3	0.000	دالة	أوافق بشدة
تلتزم المستشفى بالوعود التي تعلنها للتعامل مع المرضى	.73	4.35	100.462	3	0.000	دالة	أوافق بشدة
يهتم العاملون بالمستشفى بشكاوى وتظلمات المرضى ومرافقهم	.83	4.18	120.077	4	0.000	دالة	أوافق
يتوافر أطباء الحوادث بصورة دائمة	1.04	4.16	109.538	4	0.000	دالة	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من جدول (5) ما يلي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (99.231) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المستشفى تقدم خدمات الفحص والتشخيص والعلاج بدقة عالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (104.031) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المستشفى تلتزم بتقديم الخدمة الطبية للمرضى حسب التوقيت المعلن.
- بلغت قيمة مربع "كاي" المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (100.462) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المستشفى تلتزم بالوعود التي تعلنها للتعامل مع المرضى.
- 4بلغت قيمة مربع "كاي" المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (120.077) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن العاملون بالمستشفى يهتمون بشكاوى وتظلمات المرضى ومرافقهم.
- بلغت قيمة مربع "كاي" المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (109.538) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه يتوافر أطباء الحوادث بصورة دائمة.

يتضح من جدول (5) أن جميع العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين، والموافقين بشدة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لدرجة الاعتمادية (هو الاعتماد على المستشفيات في تقييم الخدمة بمستوى معين) وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لدرجة الاعتمادية (هو الاعتماد على المستشفيات في تقييم الخدمة بمستوى معين هي فرضية مرفوضة.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة (رغبة العاملين في المستشفى في تقييم الخدمة الصحية وتلبية الطلبات في أي وقت).

جدول (6): اختبار مربع كاي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
تستجيب إدارة المستشفى بصورة فورية لمتطلبات المرضى	.72	4.29	87.589	3	0.000	دالة	أوافق بشدة
يبدى العاملون في المستشفى استعدادا لمساعدة المرضى	.67	4.29	171.426	4	0.000	دالة	أوافق بشدة
يقدم الكادر الطبي بالمستشفى الخدمات الطبية لمرضاهم بالسرعة والدقة المطلوبين	.76	4.35	95.961	3	0.000	دالة	أوافق بشدة
ينتظر المريض وقتا طويلا للحصول على خدمات العلاجية والمعملية	1.13	3.84	84.682	4	0.000	دالة	أوافق
يقدم الممرضون في المستشفى الإرشادات الضرورية لمرضاهم في كيفية تناول الجرعات العلاجية	.77	4.34	85.063	3	0.000	دالة	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح من جدول (6) ما يلي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (87.589) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إدارة المستشفى تستجيب بصورة فورية لمتطلبات المرضى.
- بلغت قيمة مربع "كاي" المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (171.426) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن العاملون في المستشفى يبدون استعدادًا لمساعدة المرضى.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (95.961) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الكادر الطبي بالمستشفى يقدم الخدمات الطبية لمرضاهم بالسرعة والدقة المطلوبين.
- بلغت قيمة مربع "كاي" المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (84.682) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المريض ينتظر وقتًا طويلًا للحصول على خدمات العلاجية والمعملية.
- بلغت قيمة مربع "كاي" المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (85.063) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الممرضون في المستشفى يلتزمون الإرشادات الضرورية لمرضاهم في كيفية تناول الجرعات العلاجية.

يتضح من جدول (6) أن جميع العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين، والموافقين بشدة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة (رغبة العاملين في المستشفى في تقييم الخدمة الصحية وتلبية الطلبات في أي وقت) وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة (رغبة العاملين في المستشفى في تقييم الخدمة الصحية وتلبية الطلبات في أي وقت أن هي فرضية مرفوضة).

النتائج والتوصيات والمقترحات:

النتائج:

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة، وجميعها لصالح الموافقين والموافقين بشدة على أن العناصر الملموسة تشير إلى التسهيلات المادية والأجهزة والمعدات، والأماكن وصالات انتظار المرضى والمباني، والمظهر الذي يشمل الغرف والعنابر والحمامات وغيرها بالمستشفى.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة، وجميعها لصالح الموافقين والموافقين بشدة على أن درجة الاعتمادية وهي الاعتماد على المستشفيات في تقديم الخدمة في مستوى معين.

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة، وجميعها لصالح الموافقين والموافقين بشدة على أن درجة الاستجابة، وهي رغبة العاملين بالمستشفى في تقديم الخدمات الصحية وتلبية طلبات في أي وقت.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة، وجميعها لصالح الموافقين والموافقين بشدة على أن درجة الأمانة وهي الخدمة المقدمة من وجهة نظر المرضى والعاملين في المستشفى.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة، وجميعها لصالح الموافقين والموافقين بشدة على أن درجة الأمانة والتعاطف، وهي الخدمة المقدمة من وجهة نظر المرضى والعاملين في المستشفى.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة توفير الدعم المادي لتحسين التسهيلات المادية والأجهزة والمعدات، وصالات الانتظار، والمباني وغيرها في مستشفيات محلية الدويم.
- ضرورة توفير خدمات صحية بمستوى عالي.
- تحسين درجة الاستجابة في مستشفيات محلية الدويم.
- رفع درجة الأمانة والخدمة المتوقعة في مستشفيات محلية الدويم.
- زيادة درجة التعاطف في الخدمة في مستشفيات محلية الدويم.
- ضرورة توفير المؤسسات الطبية القادرة والمؤهلة لمساعدة الكوادر الطبية في تشخيص حالات المرضى.
- ضرورة تدريب القوى العاملة للتمتع بالقدرة من الصحة والكفاءة العالية.
- أهمية تعزيز وتبادل الثقة بين المرضى والعاملين

المراجع:

جاري، ديسار. (2000). *إدارة الجودة البشرية*. ترجمة محمد سيد أحمد عبد العال. دار المريخ للنشر.

حداد، صلاح الدين عباس. (2014). *قياس مستوى جودة الخدمات الطبية في السودان*. رسالة دكتوراه غير منشورة.

الخوالدة. (2006). *تقييم الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية الأردنية: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين*. الأردن.

سكر، عبود علي وآخرون. (2009). تقييم جودة الخدمات الصحية في مستشفى الديوانية التعليمي. *مجلة القادسية للعلوم بالإدارية والاجتماعية*: 11(2).

الشميمري، أحمد عبد الرحمن. (2001). جودة الخدمات البريدية في المملكة العربية السعودية. *مجلة الادارة العامة*: 41(2).

أبو عاقلة، عصام الدين امين. (2002). *التسويق المفاهيم النظرية والتطبيق*. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.

عبد الحليم. (2001). *مستوى الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات الحكومية الأردنية من وجهة نظر الاطباء العاملين بها*. رسالة دكتوراه منشورة.

عتيق، عائشة. (2012). *جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية*. مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

عقلية، صالح. (2010). *مستوى جودة الخدمات الفعلية المدركة من العاملين والمرضى في المستشفيات العاملة*. رسالة دكتوراه منشورة.

العلاق، بشير. (2001). *قياس جودة الخدمات من وجهة نظر المستفيدين كمؤشر فعال على الأداء الناجح للقياس الإداري في المنظمات*. المؤتمر العربي الثاني في الإدارة. الأردن.

الفراج، أسامة. (2009). *كشف جودة الرعاية الصحية المقدمة في المستشفيات التعليمية السورية للمرضى*. رسالة دكتوراه منشورة.

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Volume.13, Issue.6 pp: 484-500 Article 3
Dec (2023)

أثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل - دراسة تطبيقية على المنشأت التجارية بمحافظة القنفذة

The Impact of Fictitious Employment on the Labor Market Requirements- An Applied Study on Commercial Establishments in Al-Qunfudhah Governorate

فوازعلي الغامدي[1]، الماحي محمد فضل الله[2]

Fawaz Ali Al-Ghamdi[1], Al-Mahi Muhammad Fadlallah[2]

[1] ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذي- مستشار توظيف- صندوق تنمية الموارد البشرية- السعودية

[2] أستاذ مساعد في إدارة الأعمال- جامعة الباحة- السعودية

[1] Master's in Executive Business Administration, Recruitment Consultant, Human Resources Development Fund, Saudi Arabia

[2] Assistant Professor in Business Administration, University of Al-Baha, Saudi Arabia

[1] fawaz.alghamdi@outlook.sa

Accepted قبول البحث	Revised مراجعة البحث	Received استلام البحث
2023/11/22	2023 /11/1	2023 /9/12

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2023.13.6.3

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

REFAAD رفاد

www.refaad.com

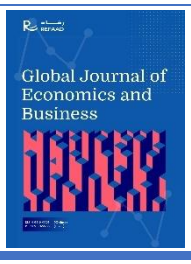

أثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل - دراسة تطبيقية على المنشأت التجارية بمحافظة القنفذة

The Impact of Fictitious Employment on the Labor Market Requirements- An Applied Study on Commercial Establishments in Al-Qunfudhah Governorate

الملخص:

الأهداف: تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل من خلال متغيرات التوظيف الوهمي (متغيرات التشغيل، مستوى الإنتاجية، المتطلبات القانونية)، وقد اشتملت عينة الدراسة على (101) مفردة من مدراء الشركات ونوابهم ورؤساء الأقسام والمختصين.

المنهجية: استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل متغيرات الدراسة ومناقشة النتائج.

النتائج: توصلت الدارسة إلى: وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل، ووجود تأثير ذو دلالة معنوية لمتغيرات التشغيل على متطلبات سوق العمل، وأيضًا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمستوى الإنتاجية على متطلبات سوق العمل، ووجود تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات القانونية على متطلبات سوق العمل.

الخلاصة: قدمت الدراسة بعض التوصيات حول تعزيز المعالجات التي يتسبب بها التوظيف الوهمي ولما لها من أثر في خدمة سوق العمل، تعزيز الشراكة بين الجامعات والمعاهد وبين الشركات لتلبية متطلبات الشركات العلمية والفنية ووفقًا للمهارات المطلوبة، مواصلة سياسة دعم التوطين، إعادة تأهيل العمالة الوطنية القديمة وفقًا لمتطلبات سوق العمل، الرفع من مستوى المتابعة القانونية لتطبيق عناصر القانون الخاص بالتوطين بمختلف جوانبه، الربط بين برنامج الإعانات للأسر مع البرامج التدريبية التطويرية للمهارات والمهن، انشاء صندوق لدعم عملية التوطين وبما يحقق التطوير للوظائف المحلية.

الكلمات المفتاحية: *التوظيف الوهمي؛ التوطين؛ متغيرات التشغيل؛ مستوى الإنتاجية؛ المتطلبات القانونية.*

Abstract:

Objectives: This research aims to identify the impact of fictitious employment on the labor market requirements through the fictitious employment variables (operating variables, productivity level, legal requirements). To answer the research questions, a survey was used as a primary data collection tool to obtain the data. The sample consisted of 101 company managers, their deputies, department heads, and specialists.

Methods: The researcher employed various descriptive methods, including the Mean, Standard Deviations, Alpha Cronbach, and ANVOA Test. The research also used statistical analysis software (SPSS) to analyze the data.

Results: The findings showed a significant effect of fictitious employment, operating variables, the level of productivity, and legal variables on the labor market requirements.

Conclusion: The study presented some recommendations about strengthening the treatments caused by fake employment and its impact on serving the labor market, strengthening partnership between universities and institutes and between companies to meet the requirements of scientific and technical companies and according to the required skills, continuing the policy of supporting nationalization, and rehabilitating old national workers according to market requirements. Work, raising the level of legal follow-up to implement the elements of the law related to Emiratisation in its various aspects, linking the subsidy program for families with development training programs for skills and professions, establishing a fund to support the process in a way that achieves the development of local jobs.

Keywords *Fictitious employment; localization; operating variables; productivity level; legal requirements.*

المقدمة:

تبنى اقتصاديات الدول على الاهتمام بالموارد المحلية سواء كانت موارد بشرية أو طبيعية أو صناعية وكلما كانت تلك الموارد محلية بشكل كلي، تعطي الاقتصاد دفعة أكبر وتحقق ناتج قومي أعلى، لذلك تتجه الخطط إلى تحسين استغلال الموارد وبالذات الموارد البشرية، وتعتبر مسألة التوطين إحدى التحديات التي تواجه الدول حيث تلعب المتغيرات الاقتصادية الدور الكبير في صياغة التوجه والتأثير على الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالموارد البشرية على مستوى اقتصاد الدول أو على مستوى منظمات القطاع الخاص وبما يحقق التوزان الاقتصادي ويعالج المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وبالخصوص موضوعات البطالة وتشغيل اليد العاملة بمختلف القطاعات الحيوية، ويسعى التوطين إلى معالجة توظيف الكوادر والمؤهلين من الخبرات المحلية والاستفادة منهم في إنجاز الأعمال المختلفة وتطوير خبراتهم بما يرفد الاقتصاد الوطني ويخفف من نسب البطالة التي قد تؤثر على الدورة الاقتصادية في عدة مجالات، وباعتبار أن التوظيف يتم وفقًا للمعايير التي ترتبط بطبيعة المتخصصين وطبيعة أنشطة الشركات فتظهر معضلة التعامل مع التوظيف الوهمي الناتج عن محاولة البعض الاستفادة من القوانين التي تنظم عملية التوطين لإيجاد وظائف وهمية تساعد على دفع تكاليف أقل أو تجاوز متطلبات قانونية محددة وهذا عائد إلى أسباب تتعلق بطبيعة الوظيفة أو طبيعة الموظف، والدراسة الحالية تسعى إلى مناقشة أثر التوظيف الوهمي على سوق العمل في المملكة العربية السعودية وبما يحقق وضع تصور مقترح عن المعالجات اللازمة للتخفيف من تأثير التوظيف الوهمي على سوق العمل والاستفادة من القوة الإنتاجية للعاملين.

مشكلة وأسئلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة من خلال الحاجة الأساسية إلى توطين المهن في المملكة العربية السعودية وبما يحقق تغطية سوق العمل من العمالة المحلية المدربة وتحقيق أهداف رؤية 2030 التي تهتم بالتركيز على الموارد الغير نفطية وبالذات ما يتعلق بتشغيل الأيدي العاملة المحلية أو معالجة مشكلة محاولة المنظمات الاستفادة من قوانين التوطين بشكل جزئي من خلال التوظيف الوهمي للأفراد مقابل عوائد بسيطة ودون نقل للخبرات أو الاستفادة من العاملين بالشكل المطلوب وبالتالي تتحول القوة الوظيفية الموطنة إلى قوة عاطلة أو وهمية، وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

ماهو أثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو أثر التوظيف الوهمي من خلال متطلبات التشغيل على سوق العمل؟
- ماهو أثر التوظيف الوهمي من خلال مستوى الإنتاجية عل متطلبات سوق العمل؟
- ماهو أثر التوظيف الوهمي من خلال المتغيرات القانونية عل متطلبات سوق العمل؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- التعرف على أثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل.
- التعرف على أثر التوظيف الوهمي من خلال متطلبات التشغيل على متطلبات سوق العمل.
- التعرف على أثر التوظيف الوهمي من خلال مستوى الإنتاجية على متطلبات سوق العمل.
- التعرف على أثر التوظيف الوهمي من خلال المتغيرات القانونية على متطلبات سوق العمل.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تنطلق الأهمية النظرية من خلال طبيعة وحداثة الدراسة الحالية باعتبارها تركز على أثر التوظيف الوهمي على سوق العمل والتأثير على اتجاه المملكة العربية السعودية نحو التوطين ضمن رؤية 2030.

الأهمية التطبيقية: تنطلق الأهمية التطبيقية للدراسة من اعتبارها تدرس موضوعًا حيويًا يتعلق بتأثير التوظيف الوهمي من قبل الشركات على متطلبات سوق العمل، وتعنى الدراسة بالتكريز على ظاهرة التوظيف الوهمي وإمكانية معالجة المشكلات الناتجة عن التوظيف الوهمي للشركات وبما يعود بالنفع على الشركات أو المجتمع أو الدولة في مواجهة هذه الظاهرة.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات الصفرية الاتية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للتوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للتوظيف الوهمي من خلال متغيرات التشغيل على متطلبات سوق العمل .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للتوظيف الوهمي من خلال مستوى الإنتاجية على متطلبات سوق العمل .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للتوظيف الوهمي من خلال المتطلبات القانونية على متطلبات سوق العمل .

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

التوظيف الوهمي:

يعتبر الاتجاه العالمي لمحاربة البطالة بمختلف أنواعها عنصر هام في التوجه نحو الاقتصادات الحديثة ومعالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد في الدول المتقدمة أو النامية، وتحاول النظم الاقتصادية معالجة تلك المشكلة بأساليب مختلفة من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر لمعالجة تلك الظاهرة، ولعل اتجاه المملكة العربية السعودية لمواجهة التحديات المرتبطة بالبطالة للعمالة المحلية حيث تتأثر نسب البطالة بمعدلات التشغيل للعمالة الخارجية، ومن خلال رؤية المملكة 2030 الاقتصادية التي تسعى إلى حشد الجهود لتحقيق أهداف معالجة البطالة من خلال التوطين والتخفيف من التوظيف للعمالة الأجنبية وإمكانية نقل الخبرة للعمالة الوطنية من خلال اشراك العاملين الوطنيين في المهام والشركات والمناصب وبما يحقق الاستقرار الاقتصادي الناتج عن تغطية الوظائف للعاملين في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي من الكفاءات المحلية ولعل ظهور ظاهرة التوظيف الوهمي مؤشر على نجاح عملية التوطين إلى حدود أسهمت في بروز تحدي التوظيف الوهمي ومحاولة بعض الجهات التهرب من الاستحقاقات الناتجة عن التوطين سواء كان ذلك لأسباب تشغيلية أو أسباب مادية ترتبط بكلفة اليد العاملة الأجنبية أو قانونية تعود للتشريعات التي تسعى إلى دعم وتعزيز التوطين للعمالة الوطنية، ويمكن تعرف التوظيف الوهمي باعتباره نوع من أنواع البطالة المقنعة التي تعتبر قوى عاملة غير فاعلة يتم الاستفادة منها في تخفيف الضغوط الرسمية تجاه تطبيق التوطين في مختلف المهن.

مفهوم البطالة:

يعد مصطلح البطالة من المصطلحات الشائعة الاستخدام منذ العصور القديمة وتعتبر من الموضوعات التي تتطلب بحثًا مستمرًا نظرًا لتنوع أسبابها مع الأخذ في الاعتبار أن البطالة تحدث في سياق سوق العمل أو ضعف أداء العمال. وتعرف البطالة بأنها حالة بطالة أو بطالة بدوام كامل، وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها: القدرة على العمل والاستعداد لها والسعي إليها والقبول بها على مستوى الأجور السائد، ولكن من أجل لا شيء، وتوصف البطالة بأنها نقص في العمل يمكن لأي شخص قادر على العمل في مهنة تتفق مع إعداده وخبرته الحصول على وظيفة في ظروف بلد معين، واضطراب سوق العمل وحالات المرض أو الإصابة مستبعدة من البطالة وكذلك الأشخاص الذين يدخلون في تأخر القوى العاملة بسبب السجن أو الظروف الصحية الأخرى (عامر، المصري، 2017، 9).

العوامل المؤدية إلى البطالة:

تحدث أشكال مختلفة من البطالة في البلدان لأسباب وعوامل متنوعة، بما في ذلك العوامل المتعلقة بالشركة وعوامل أخرى تتعلق بالبيئة العامة من أهمها: (عامر، 2015، 20)

- انخفاض تكلفة التعليم في جميع مراحله وخاصة الجامعية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم.
- ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف.
- إنشاء المهن والمؤسسات التي لا يحتاج إليها سوق العمل.
- عدم توازن النمو بين الصناعات في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.
- يفتقر سوق العمل إلى المعلومات المتعلقة بظروف العمل والمهارات المطلوبة والعرض والطلب المهنيين بمرور الوقت.
- نظام قبول الجامعات والمعاهد.
- مرونة نظام الإنتاج متدنية ويصعب التحكم في المعروض من الأصناف حسب التغيرات في الطلب.
- التعيينات في القطاع الحكومي تعتمد إلى حد كبير على الدولة.
- الدول لديها اتجاه انكماشي ومعدل إنفاق استثماري أقل خلال هذه الفترة.
- أسعار الطاقة في السوق العالمية وتأثيرها على الطلب.
- اتجاهات التضخم العالمية.

أنواع البطالة:

تأتي البطالة بأشكال مختلفة، ويعتمد نوع البطالة على المرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلد أو المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر على العرض والطلب ومن أهم تلك الأنواع: (علي، 2011 ، 198-200) و (عامر، 2015 ، 24-26) و (عامر، المصري، 2017 ، 23).

- البطالة الصريحة أو الظاهرة: تدل على حالة من البطالة الواضحة يعاني منها جزء من القوة العاملة المتاحة، وتعني وجود العديد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل بأجور سائدة دون جدوى .

- البطالة الطبيعية: هذا يعني أن هناك معدل بطالة طبيعي بين 4-6% من إجمالي القوى العاملة، وهو معدل طويل الأجل ومستقل عن تأثيرات الدورات الاقتصادية، حيث تستمر أجزاء من القوة العاملة في وضع الخمول بالترتيب لتجنب البطالة المنتظمة للعمال واستيعابها في الإنتاجية.
- البطالة المقنعة: هي حالة يتجمع فيها عدد كبير من العمال بطريقة تتجاوز احتياجات العمل الفعلية، مما يعني وجود فائض أو فائض من العمالة، ويتم دفع أجر للعامل مقابل توليه وظيفة، ولكنها في الواقع، لا تعمل ولا تضيف أي شيء للإنتاج، وتتنكر البطالة كخطر لا يقل عن البطالة الصريحة، وتتضح عندما يحدث فرط التوظيف في مؤسسات الدولة أو المنظمات الصناعية ذات الكثافة العمالية العالية، وهناك العديد من المفاهيم لخصائص البطالة المقنعة ومن أهمها:

أ. بعض العاملين لا يشتغلون أثناء العمل مما ينتج عنه انقطاعات وتأخيرات في الدورة الإنتاجية وقلة الحماس للعمل.

ب. ارتفاع معدلات البطالة المقنعة نتيجة الافتقار إلى الإدارة الجيدة التي يمكن أن توجه الإنتاج.

ج. عدم المساواة في الوظائف الرقابية والرقابية في إدارة العمل.

- البطالة شبه المقنعة: وفيها تكون قيمة ما ينتجه العاملون اقل من قيمة الأجور المدفوعة لهم وبالتالي تحمل المنظمة أعباء العاملين فيها سواء بشكل كلي أو جزئي.
- البطالة الإجبارية: هي الحالة التي يرغم فيها الراغبون على العمل والقادرون علية على مستوى الأجور السائدة التي تعتبر دون جدوى، ويتم تعطيل العاملين فيها بشكل قهري من غير إرادتهم أو اختيارهم لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية ويكون عدد العمال الراغبين في العمل في ظل مستويات الأجور السائدة اكبر من عدد العمال المطلوبين للعمل.
- البطالة الاختيارية: يرغب الأفراد في ترك وظائفهم في هذا النوع من البطالة من أجل توجيه أنفسهم لإيجاد فرصة عمل ذات رواتب أعلى أو أكثر ملاءمة لقدرات ورغبات الباحث عن العمل بدلًا من الوظائف السابقة ماليًا وفنيًا، لذا فإن هذه البطالة ليست مفروضة من قبل صاحب العمل، بل هي طوعية.
- البطالة الموسمية: وهذا يعني أن مجموع العمال في مواسم معينة لا تعمل بانتظام كما هو الحال في القطاع الزراعي بسبب الفجوة الزمنية بين إنتاج المحاصيل ونموها.
- البطالة الدورية: تحدث البطالة الدورية عندما يواجه الاقتصاد الوطني أزمة بسبب انخفاض الطلب الحقيقي، مما يؤدي إلى تدمير القدرة الإنتاجية في الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة بسبب الكساد أو الطفرات التي تمر بها البلدان.

سوق العمل والتوظيف الوهمي:

بشكل عام، يمثل السوق مكانًا فيه طرفان (العرض) توريدًا للسلع التي يريد البائع بيعها بالأسعار الحالية أو الحالية في السوق، وليس من قبل الطرف الآخر (الطلب أو المشتري) الذي يمثله، أي أن يكون هناك مشتري أو مستهلك لديه رغبة في سلع أو خدمات محدده وبالتالي يتم تعريف سوق العمل على أنه المكان أو الموقع الجغرافي حيث تفي فرص العمل لبيع الخدمات بالحاجة إلى شراء تلك الخدمات.

خصائص سوق العمل:

يتميز سوق العمل بالعديد من الخصائص وهي كالتالي: (علي، 2011 ، 198-200)

- ترتبط خدمات العمل بتوفير الوظائف من خلال تأجير هذه الخدمات بناءً على المهارات أو المؤهلات المطلوبة.
- ينشأ الطلب على العمالة من الطلب على السلع الأخرى ويتبع قانون العرض والطلب.
- يصعب تخزين عروض العمل بخلاف قوائم الوظائف المقدمة من خلال شركات التوظيف أو المواقع الإلكترونية.
- الاختلافات في القدرة التفاوضية بين جانبي العرض والطلب.
- تعتمد حصيلة نشاط سوق العمل على معدلات التشغيل والبطالة والأجور والنمو السكاني.

عرض العمل:

يُعرّف عرض العمل بأنه عدد القوى العاملة التي يمثلها الجهد، معبرًا عنها بالقوى العاملة المتاحة بعد استبعاد القوى العاملة العاطلة عن العمل ضمن الحدين الأدنى والأعلى للعمر والمجموعة التي لا تستطيع العمل لأسباب صحية.

العوامل المؤثرة في عرض العمل:

يتأثر عرض سوق العمل بالعديد من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض معدل العرض، من أهمها: (IMF, 2017, 72-74)

- العوامل السكانية: الحجم الكلي للسكان، معدل النمو السكاني، طبيعة الهرم السكاني.

- العوامل الاقتصادية: تؤثر المتغيرات الاقتصادية في الدولة على المعروض من سوق العمل من خلال معدلات الأجور، وحالة الدورة التجارية للازدهار أو الانهيار، ومستويات الأسعار الإجمالية ومستويات التضخم الحقيقي التي تؤثر على مستويات المعيشة، ومستوى الإنفاق الاستهلاكي ونسب الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب.
- العوامل الاجتماعية: تلعب العوامل الاجتماعية دورًا نشطًا في زيادة المعروض في سوق العمل من خلال النظرة الاجتماعية لعمل المرأة والمجالات التي يمكن أن تعمل فيها، مع التركيز على الوضع العام للعمل في المجتمع، وفعالية التأمين الاجتماعي، والحوافز المجتمعية للانخراط في مختلف المهن والعوامل السياسية، وتتمثل العوامل السياسية من خلال الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية على الجانب الحكومي للتأثير في عرض العمل من خلال زيادة الأجور أو تخفيض ساعات العمل اليومية، او تحديد سن العمل.
- العوامل القانونية: حيث تسهم التشريعات القانونية في تنظيم سوق العمل وتحديد ساعات العمل اليومية وأنظمة الهجرة والعمالة المحلية والعمالة الأجنبية وما يخص تنظيم مكاتب التوظيف وشروط عقد العمل .

الطلب على العمل:

يعتبر الطلب على السلع والخدمات هو النقطة المحورية في العملية الاقتصادية، وينشأ الطلب على الوظائف من الطلب على هذه السلع والخدمات.

العوامل المؤثرة في الطلب على العمل:

يتأثر الطلب في سوق العمل بالعديد من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض معدل الطلب، من أهمها: (العزاوي ، 2010 ، 119-127)

- مستوى الأجور: توجد علاقة عكسية بين الطلب على العمال ومستوى الأجور.
- الحجم الإجمالي للسكان: تؤدي الزيادة في حجم السكان إلى زيادة المعروض من السلع، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى رفع المستوى الإجمالي للطلب على الوظائف لتلبية الطلب المتزايد على السلع.
- مستوى دخل الفرد: كلما زاد الطلب على الوظائف يسبب الزيادة في إجمالي الطلب على الاستثمار والاستهلاك.
- المستوى الإجمالي للأسعار: تساعد المستويات الإجمالية للأسعار في التأثير على الطلب في سوق العمل ، حيث عندما يوجد طلب أقل على السلع، يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل الحقيقي وانخفاض في إجمالي الطلب على عوامل الإنتاج، بينما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة هوامش الربح، وبالتالي زيادة طلب سوق العمل على عوامل الإنتاج، والتي ترتبط بالوضع الاقتصادي العام.

سوق العمل الخليجي:

أثرت سياسة تخفيف القيود على العمالة الأجنبية على التوازن بين أسواق العمل المحلية والأجنبية، حيث ساهمت بشكل كبير في عولمة السوق المحلية، مما أدى إلى اختلالات محتملة. ووصول القطاع الخاص إلى القدر المطلوب من العمل بأجور شبه ثابتة، إضافة إلى القيود المفروضة على العمالة الأجنبية أدت إلى زيادة الطلب العمل في سوق العمل المحلي، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب للوظائف المحلية، وفي هذا الاتجاه ظهرت سياسات التوطين للقوى العاملة المحلية، مع التركيز على دعم قطاعي الإنتاج والخدمات بالقوى العاملة المحلية ضمن المتطلبات والشروط القانونية، للسيطرة على العملية ، وتعزيز شراكات القطاع الخاص بناءً على متغيرات دور القطاع العام في دعم الهجرة المحلية وتجنب الآثار السلبية للدخول الجماعي إلى أسواق العمل الأجنبية. (اليوشع، 2003 ، 69)،(Noland & Pack, 2007) إن آليات العمل العامة للدول حول العالم، وخاصة العالم العربي، تلعب دورًا مهمًا في توسيع الموارد البشرية في قطاعاتها، حيث تلعب السياسات الحالية دورًا في آليات الحوكمة تلك القائمة على مركزية قطاع الطاقة واتخاذ القرار والموارد المالية والبشرية من قبل الدولة نفسها، مما يقيد عمل القطاع العام والبناء. ومن هذه المعضلة، ساهمت العديد من السياسات المركزية في صياغة سياسات غير واضحة أو خاضعة للمراقبة، ولكنها نجد أنها تتفاقم وتؤدي إلى بطالة مقنعة، بما في ذلك سياسات البحث عن عمال. لديهم خبرة في العمل للشخص المرشح للوظيفة، أو الفشل في مطابقة الوظائف مع اهتمامات الخريجين الخاصة، وسياسات التطوير المهني شبه الثابتة التي لا تدعم عمليات تحفيز الموظفين على العمل لزيادة إنتاجيتهم وتحفيز إبداعهم في العمل. إن تجاوز احتياجات هذه القطاعات وطريقة توزيع العاملين الذين يعملون يساهم في البطالة المقنعة بوجود فجوة بين التوصيف الوظيفي والتوزيع الفعلي للموظفين مما يؤدي إلى وجود موظفين غير مؤهلين ومناسبين لتخصص العمل، بالإضافة إلى عدم تحديث آليات العمل، فإن عدم التوازن بين عبء العمل ومتوسط ساعات العمل الفعلية في اليوم ينشأ عن نقص التدريب لتأهيلهم وتمكينهم من التغيير، وكذلك حجم عبء العمل بالنسبة لعدد الموظفين المتاحين (صادق، 2021، 130).

اتجاهات التوطين:

تظهر الأبحاث أن المرحلة المقبلة من التغيير الاقتصادي تتطلب من المملكة العربية السعودية تبني استراتيجية لبناء الاقتصاد الوطني بشكل متوازن وخلق فرص عمل جديدة ومعالجة الاختلالات الناجمة عن اعتمادها على النفط كمصدر وحيد لها، حيث يعتبر مصدر الدخل القومي لتحقيق النمو الاقتصادي المخطط، وأهم مصادر الدخل للدولة بحيث لا تعتمد بشكل أساسي على النفط، وهذا ما تتضمنه رؤية 2030 ، من خلال تقليل الاعتماد على قطاع النفط والاستفادة من كوادر الدولة المحلية لتقليل البطالة بالدرجة الأولى وما ينتج عنها من تعديل لمستويات الأجور، تماشيًا مع متطلبات السوق

السعودي، وتشير الإحصائيات إلى أن معدل نمو الاقتصاد السعودي قد وصل إلى اتجاه نمو مرتفع مقارنة بالاتجاه العالمي، ويرجع ذلك أولًا إلى الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الرئيسي للنمو، والحاجة إلى تنويع مصادر الدخل بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد السعودي (Kabli,2014,44)، والجدول التالي يوضح اتجاهات النمو للاقتصاد السعودي منذ العام 2004-2013.

جدول (1): يوضح النمو الاقتصادي للاقتصاد السعودي خلال 10 أعوام والنمو العالمي

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	8.6	7.3	5.6	6	8.4	1.8	7.4	8.6	5.8	3.8
المعدل العالمي	**4.2**	**3.6**	**4.1**	**4**	**1.5**	**-2.1**	**4.1**	**2.8**	**2.4**	**2.2**

المصدر: البنك الدولي.

من خلال المؤشرات السابقة نجد أن الاقتصاد السعودي يختلف في النمو مقارنة بالاقتصاد العالمي، والذي يتباطأ أحيانًا وينمو أحيانًا، ويرجع ذلك إلى درجة الاعتماد العالية على الاقتصاد بسبب دعم العجلة الاقتصادية بالنفط. إلا أن مساهمة القطاعات المختلفة في النمو الاقتصادي على مستوى الدولة هي الدافع وراء التوجه الداعم لاستراتيجية التوطين، حيث تساهم العوائد التي يجنيها القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بشكل كبير في حل المشكلات المختلفة، ومواجهة القضايا الاقتصادية وأهمها البطالة، باعتبار أن القطاع الخاص يأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الحكومي في استيعاب العمالة المحلية بشكل أساسي، ويبين الجدول التالي النمو القطاعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2007-2013:

جدول (2): يوضح مساهمة القطاعات المختلفة في الاقتصاد السعودي

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع الخاص	11.4	11.4	5	9.9	7.7	5.9	5.8
القطاع الحكومي	1.9	2.4	5	6.8	7.9	5.3	2.9
القطاع النفطي	4.1-	4.3	8.8-	0.2	12.4	5.8	1-

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

المؤشرات السابقة تجعل من اتجاه التوطين خيارًا مهمًا للاستفادة من القدرات التشغيلية للقطاع الخاص، فضلًا عن إمكانية تنويع مصادر الدخل واستيعاب العمالة بشكل أساسي من خلال القطاع الخاص لمعالجة البطالة، ويعتبر الاعتماد بشكل جزئي على مخرجات التعليم الفني والجامعي يساعد على نقل الخبرة إلى القوى العاملة المحلية وزيادة قدرتها التنافسية، وخلال هذه الفترة كان هناك عدد من المبادرات الحكومية المتعلقة بالتوطين، من أهمها وزارة التربية والتعليم، من خلال قرار العمل ونظام الحصص والنطاق لمطالبة الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية بتحديد نسب التوطين أو توطين العمل تدريجيًا أو كنسبة مئوية من عدد العمال، وبالتالي تحقيق الاستقلال عن مصدر واحد ودعم الخبرات المحلية والمهارات المحلية والموارد البشرية طويلة الأجل.

التوطين في المملكة العربية السعودية:

إن اتجاهات المملكة العربية السعودية إلى التوطين عنصر أساسي حيث تقضي التوجهات والسياسة الوطنية منذ العام 1969 إلى توطين الوظائف بنسب تصل إلى 75 % لكن المتغيرات المختلفة لم تساند عملية تطبيق قرار التوطين لأسباب عديدة منها اقتصاديًا واجتماعيًا وأسباب ترتبط بالتوطين في الأسواق المحلية والأجنبية التي تقوم على إحلال العمالة الأجنبية محل العمالة المحلية من خلال عملية توطين تدريجية ونقل الخبرة إلى العمالة المحلية والاستفادة من تجارب الدول المجاورة الإمارات وقطر في مجال التوطين في الوظائف المختلفة،ومتابعة الاتجاه العالمي، ودعم نظام التعليم لتغطية المهارات، وتوليد القوة العمالية التي تخدم سوق العمل، وتحقيق تخصيص الوقت من خلال نظام الحصص أو الاستبدال الجزئي للعمل في فترات مختلفة وبما يحقق الغرض من التوطين ضمن استراتيجية المملكة 2030 .(Elgeddawy ,2018, 1194) ، وبلغ معدل البطالة في المملكة عند 11.6% بحسب (وزارة الإحصاء العامة، المملكة العربية السعودية، 2016)، ويساعد العدد الكبير للخريجين من نظام التعليم المهني والجامعي بشكل أساسي في دعم المنظمات، حيث يعتمد نظام التوطين على وزارة العمل من خلال نظام حصص أو تجزئة محلية أو وكالة مراقبة مشروع نطاقات، وكلها تساهم في عملية استبدال العمالة المحلية بعمال أجانب وتتماشى مع قواعد وضوابط الجهات الحكومية لتحقيق حماية مصالح الشركة على المدى الطويل، بهدف التوطين أو توفير قوة عمل لمنظمات سوق العمل وفقًا لمعدلات الأجور مع مراعاة الالتزام بتنفيذ سياسة التوطين بما يتماشى مع رؤية الدولة بعيدة المدى، وهناك العديد من الرؤى الاقتصادية التي تميل إلى دعم الانتقال من مرحلة التسوية إلى استبدال العمالة المحلية في المقام الأول بدلًا عن العمالة الأجنبية إلى الجهات المختصة التي تحاول إشراك العمالة الأجنبية في نقل الخبرات والفرص المهنية المختلفة لتوحيد المشاركة في بناء اقتصاد المملكة.

معوقات التوطين:

حاولت العديد من الدراسات دراسة وتقييم المشاريع في المملكة العربية السعودية من خلال مناقشة كلا من جوانبها السلبية والإيجابية، وحددت العديد من المعوقات أمام عملية السعودة ، ومن أهمها: (الجداوي، 2018، 1199)

- سوق العمل يفتقر إلى المهارات اللازمة للأعمال لتلبية هذه المهارات من خلال القوى العاملة المحلية.
- عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي حيث تغلب عليه الجوانب النظرية ومتطلبات سوق العمل الذي تهيمن عليه الطبيعة المهنية والفنية للخريجين.
- دور التعليم العام في تخريج كوادر مؤهلة وذات خبرة غير كاف.
- مشاركة القطاع الخاص في تدريب الخريجين المستوفين لمتطلبات سوق العمل.
- القيود الاجتماعية التي تمنع العمال المحليين من الانخراط في بعض الأنشطة والوظائف المهنية.
- دعم المجتمع لعملية إعادة التوطين ضعيف ولا يفهم أهميتها واتجاهاتها.
- يتهرب أصحاب العمل من الالتزامات المرتبطة بارتفاع أجور العمال المحليين .
- البحث المكثف عن المتطلبات اللغوية للعمال الأجانب.
- توقع المهارات المحلية للحصول على مواقع إدارية متقدمة قد تفوق المهارات التي يحملونها.

التوظيف الوهمي في محافظة القنفذة:

يتأثر التوظيف بمجموعة متنوعة من العوامل، مقسمة إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية تؤثر على التوظيف، أبرزها الظروف الفنية والاقتصادية والعوامل الثقافية والاجتماعية التي تتحكم في المنظمة أو النظام ، والاعتبارات القانونية، حيث تشمل هذه العوامل الهيكل التنظيمي للمنظمة، وثقافتها، وإجراءاتها وسياساتها التنظيمية ، وقدراتها ومواردها التنظيمية.

وتم تقديم نموذج عمل كبير لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما من خلال نمذجة مكة المكرمة والقنفذة (الدرويش، وآخرون، 2021)، والمساهمة في تطوير البنية التحتية المستدامة ، والمساعدة في ربط الناس بفرص العمل التي يمكن أن تساعد في القضاء على وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، حيث تركز المشاريع الاقتصادية في مكة المكرمة والقنفذة بشكل خاص على الشباب، لا سيما من خلال تقديم القروض وضمانات القروض والتدريب، وتعزيز فرص العمل وسد الفجوة بين الحياة الأكاديمية والعملية من خلال فجوة العديد من المشاريع لتلبية احتياجات الشباب.

وقد ساعد في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والشباب دون تمييز، بالإضافة إلى تصميم البرامج التي تمكّن المرأة على وجه التحديد، من تعزيز النمو الاقتصادي المستقر والشامل والمستدام، وتوفير فرص العمل بأعداد كافية لتلبية احتياجات التوظيف لكل من المواطنين والمواطنات، وتوفير فرص عمل قيمة تجذب المزيد من المواطنين الذكور والإناث الذين يبحثون للعمل بجدية دخول السوق.

الأنشطة الاقتصادية في مكة المكرمة:

يحدد حجم وموقع المدينة النهج في بناء الاقتصاد (وزارة الشؤون البلدية، 2020)، لكن مكة لها بعد ثالث يتعلق بالقداسة، والتدفق المنتظم للمسلمين على أساس الدين بدلًا من السياحة، مما يجعل الاقتصاد ديناميكي اقتصادي ، مما يعني أن اقتصادها مستدام ومؤتمت إلى حد كبير، وتكمن الأهمية الاقتصادية لمكة المكرمة في احتوائها على عدد كبير من الأسواق التجارية والمنتديات الأدبية الموسمية، وأشهرها سوق عكاظ (ماليباري، 2009) ، وسوق مجنا، وسوق المجاز. استفاد تجارها من قربها من البحر الأحمر، وتمكنوا من إقامة علاقات تجارية مع المصريين والأحباشي، واكتسبوا ثروة كبيرة.

قطاع الحج والعمرة:

يتركز جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد مكة على الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين، فيساهم القطاع الصناعي بحوالي 60% من الناتج، وتقع أعمال البناء وتقديم الخدمات تحت مظلة القطاع الصناعي الذي يرتبط جزء كبير منه بقطاع الحج والعمرة.

الفنادق:

إن الطبيعة الموسمية للسوق تعني أن العديد من الفنادق في مكة تعمل فقط خلال موسم الذروة، وهذا النمط يتغير مع دخول العديد من الشركات العالمية إلى السوق حيث ان العديد من الفنادق مفتوحة طوال العام.

الصناعات الموجودة بمكة المكرمة:

أهم الصناعات في مكة تشمل صناعة المواد الغذائية والمنسوجات والجلود والأثاث والورق والمنتجات الورقية والطباعة والمواد الكيميائية والبلاستيك والمعادن غير المعدنية والمنتجات غير المعدنية والصناعات المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية والآلات والصناعات التحويلية الأخرى (الحباشي، 2016).

رؤية 2030 و اقتصاد مكة المكرمة:

تقر رؤية السعودية 2030 التي تم الإعلان عنها في أوائل عام 2016، بأن السياحة الدينية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تنويع الاقتصاد بعيدًا عن اعتمادها السابق على قطاع النفط والغاز بحلول عام 2030، حيث سيرتفع عدد الحجاج بالإضافة إلى ارتفاع المبيعات والحصص السوقية، فإن الزيادة

في عدد الحجاج ستخلق فرصًا لقطاعي الضيافة والإسكان في مكة المكرمة، وسيتطلب ذلك تعاونًا أوثق بين القطاعين العام والخاص ويوفر للمطورين والمستثمرين فرصًا ممتازة لتطوير العقارات القائمة وبناء عقارات جديدة.

الأنشطة الاقتصادية في محافظة القنفذة:

تقع القنفذة على الساحل الجنوبي، على بعد 400 كيلومتر تقريبًا من مكة وجدة، والحدود الشمالية: محافظة الليث شمال شرق (عبدالله، 2020): شرق والباحة: منطقة عسير والعارضية في المنطقة الغربية الخاصة: البحر الأحمر جنوبًا، تجمع سياحة عسير بين البحر والسهول والجبال والطبيعة، وتحتوي شواطئها على جزر محيطية جميلة، تتمتع محافظة القنفذة بمكانة سياحية في الحزام العمراني الساحلي السعودي على طول البحر الأحمر (العجلاني، 2010، 17). جدة والطائف من حيث الحجم والكثافة السكانية والتجديد العمراني ، تشتهر محافظة القنفذة بأراضيها الصالحة للاستثمار وهي ثاني أعلى نسبة في القنفذة. فرصة استثمارية ضخمة. وقد أكدت جميع الدراسات نجاحها في الموقع المميز بمحافظة القنفذة. من أهم الفرص الاستثمارية صيد الأسماك والاستثمار الزراعي والصناعي، فهو موقع متميز حقًا يمكن من خلاله مشاهدة نقطة التقاء ساحل البحر الأحمر والمناطق المطلة عليه ومناطق الباحة وعسير وجازان.

الأنشطة الاقتصادية:

سوق القوز الخميس:

مدينة القوز الواقعة جنوب محافظة القنفذة بها سوق أسبوعي وتعتبر من أشهر الأسواق وأكثرها شعبية في المملكة العربية السعودية. تقع في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية، حيث يزورها يوم الخميس السائحون من المناطق الغربية والجنوبية لتبادل المنتجات المختلفة المتداولة في المملكة. وحدث زيادة في عدد السياح من المناطق المجاورة والمناطق المحيطة بالسوق الذي تبلغ مساحته 50706 متر مربع. القضايا التي يرصدها مكتب السياحة في سوق الخميس في القوز هي: تلوث الفضاء بعد إغلاق السوق، وعدم كفاية أماكن وقوف السيارات العادية، وتداخل حركة السيارات والمشاة، وكذلك المظلات غير المستخدمة وأنشطة البيع والشراء داخل السوق الرسمي.

القنفذة واجهة بحرية استثمارية:

تشهد محافظة القنفذة، ثالث أكبر محافظة في منطقة مكة المكرمة بعد جدة والطائف، سلسلة من المشاريع التنموية التي عززت تفوق المنطقة بفرصها الاستثمارية الجذابة على طول ساحل البحر الأحمر ، وقد توطد تفوق المحافظة بسبب وجودها. موقع سياحي قوي.

القنفذة والإنتاج السمكي التجاري:

تتميز محافظة القنفذة بوفرة الجزر والشعاب المرجانية (أبو زيد، 2018) وإنتاج الأسماك، حيث تمتلك المحافظة مقومات استراتيجية لتصبح مركزًا سياحيًا واستثماريًا رئيسيًا على ساحل البحر الأحمر، فضلًا عن الفرص الكبيرة للحيوان. المستقبل.إلى هذه المحافظة جزيرة جبل الصبايا الجنوبية، الواجهة البحرية لمحافظة القنفذة يبلغ طولها حوالي 165 كم على ساحل البحر الأحمر، وأشهر جزر المحافظة هي "الجزر المحمية" أم. القمري و "جبل الصبايا" و "جبل الدوقة". (الأغثم، أم القماري الفوقانية والتحية، أم الصيفة، شعارين الجنوبية والشامية، أم العشم، والصيل، و جزيرة البلام أو جزيرة الميناء، العقيقة، والبطائن وثرى والطويلة أم الربيس، أم على، أم البساس) .

المخطط الاستثماري:

وتشتمل خطة أكبر للاستثمار بمنطقة هيري بمحافظة كونفيدا الجنوبية، على مساحة تزيد عن 1.6 مليون متر مربع، على 44 موقعًا استثماريًا، من بينها مساحات خضراء وحدائق وممرات ومرافق لخدمة الموقع، ووصلة مركزية على طول الطريق الدولي مخطط خدمة الطريق الساحلي ومخطط القدوة ومخطط الخيا.

تعتبر مزارع المانجو من أهم الأنشطة الاقتصادية في محافظة القنفذة منذ الإعلان عن أهمية زراعة المانجو من قبل وزارة البيئة والزراعة والموارد المائية ، والتي وفقًا لوزارة البيئة والمياه والزراعة تنتج 45000 طن من المانجو سنويًا. وتهدف هذه الخطوة إلى دعم المزارعين لتسويق منتجاتهم وإبراز الدعم السخي الذي قدمته الحكومة لتطوير القطاع الزراعي بقوة، وهو ما ينعكس على الاقتصاد الوطني.

السياحة في محافظة القنفذة:

ستشتهر محافظة القنفذة بشواطئها الساحلية وجزرها السياحية الخلابة. هذا بالإضافة إلى المتنزهات والمتنزهات المختلفة. تشتهر القنفذة أيضًا بمبانيها القديمة والجبال العالية والسهول الخضراء الطازجة والوديان والجداول على مدار العام.

فضلًا عن تكوّن المظاهر السطحية في محافظة القنفذة واحتوائها على بعض الأودية التي تصب في البحر الأحمر ، أثر ذلك على المجتمعات العمرانية، بما في ذلك معظم منطقة المحافظة، والتي تحولت إلى تنفيذ ورش تطوير، وشق طرق. وبناء مشروع الخدمة.

كما يشتهر شاطئ القنفذة الساحلي بالعديد من قطعان الطيور المهاجرة مثل طيور الفلامنجو والبجع الأبيض وما إلى ذلك، والتي تبقى هناك لفترة مما يزيد من جمال الشاطئ ويجذب السائحين لتقدير هذه الطيور الفريدة. والتقاط الصور معهم.

بالإضافة إلى ذلك، توفر شواطئ القنفذة كل ما يحتاجه السائح وهي مثالية لقضاء عطلة ممتعة ومريحة. إذا كنت تخطط لزيارة القنفذة في الصيف، فلا تفوت فرصة زيارة شواطئها الجميلة مشروع للإستفادة من 1600 مزرعة في السياحة الريفية بالقنفذة:

مشروع أرياف علي للزراعة والسياحة الريفية تسعى هيئة السياحة من خلال مشروع "أرياف" إلى تطوير حركة سياحية في المناطق الزراعية والريفية، مما يساعد على إثراء تجربة السياحة المحلية، وخلق عناصر ترفيهية وممتعة للمزارع والاستراحات الريفية، بالإضافة إلى توفير دخل إضافي للمزارعين. والتوظيف للمقيمين خارج الفرصة. مقاطعة زراعية وريفية في الغالب تمكن المزارعين من تطوير برامج ومنتجات وخدمات وأنشطة سياحية في مناطقهم الزراعية والريفية. مشروع السياحة الزراعية والريفية "أرياف" مبادرة ومنتج جديد للهيئة يساعد في دعم الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

قام الباحثين بالاطلاع على الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع اثر التوظيف الوهمي على سوق العمل السعودي من خلال الدراسة في قواعد المعلومات المختلفة والاطلاع على الدراسات والبحوث المنشورة في هذا المجال ونظرًا لندرة الدراسات التي تطرقت لموضوع التوطين في المملكة العربية السعودية فقد تم التركيز على الدراسات التي لها ارتباط بموضوع الدراسة والدراسة الأحدث في نفس المجال، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة صادق (2021):** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البطالة المقنعة والتنمية المستدامة في مؤسسات القطاع العام القطري، وتمت الدراسة وفقًا للمنهج النوعي حيث اعتمدت على المقابلات الشخصية كمصدر للبيانات الأولية، وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة المقنعة في القطاع العام القطري أصبحت واقع ملموس بشكل كبير ومن أهم أسبابه توجه العاملين للعمل في القطاع العام وتقشف الأيدي العاملة عن العمل في القطاع الخاص، اعتماد القطاعات الوظيفية العامة على مهارات بسيطة يمكن الحصول عليها أو تلبيتها بيسر، وجود هدر في الموارد المالية والبشرية، ووجود قصور في عملية التقييم للعاملين في القطاع العام القطري، وأوصت الدراسة بدراسة أسباب ضعف توجه القطريين للعمل في القطاع الخاص ومعالجة تلك الأسباب، تغيير الصورة النمطية عن القطاع الخاص في المجتمع القطري لزيادة الإقبال على العمل في ذلك القطاع، إعادة النظر في السياسات الخاصة بالتعيين والتقييم في القطاع العام القطري، واستحداث سياسات تجريبية لعينة من الوزارات لقياس مستوى التحسن في مستويات الأداء والإنتاجية وتعميمها في حال النجاح.
- **دراسة العنزي (2020):** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية، والتعرف على المعوقات التي تواجه وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة، وشملت عينة الدراسة 150 من العاملين في وزارة العمل، وتوصلت الدراسة إلى موافقة عينة الدراسة على دور وزارة العمل في الحد من البطالة من خلال متابعة شئون توظيف العمالة المحلية في القطاع الخاص، وتأهيل العمالة الوطنية وتدريبها وفقًا لاحتياجات سوق العمل، ومن أبرز معوقات وزارة العمل ارتفاع نسبة الخريجين من الجامعات والمعاهد سنويًا، وأيضًا رغبة الشباب في الوظيفة الحكومية أكثر من الوظيفة في القطاع الخاص.
- **دراسة (Elgeddawy, 2018):** هدفت الدراسة إلى التعرف على توطين القوى العملة في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة معدلات البطالة في التقارير الحكومية المختلفة، وتسعى الدراسة إلى تحقيق تصور مفاهيمي حلو التوطين للقوى العملة لدى الأكاديميين وأصحاب العمل وطلاب الجامعات وقد توصلت الدراسة إلى الحاجة إلى ترسيخ ثقافة تبادل المعرفة حول التوطين للعمالة للنهوض بالاقتصاد القائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية، والتركيز على التجارب الدولية الناجحة في عملية التوطين، وترسيخ المهارات المناسبة التي تساند عملية التوطين، وتعزيز ثقافة التعلم التنظيمي التي تركز على تعزي القوى العاملة الوطنية التي لديها القدرة على تحسين اقتصاد الدولة.
- **دراسة الخمشي، الخليف (2016):** هدفت الدراسة إلى تحديد واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية من خلال العوامل المرتبطة بمحدودية الفرص الوظيفية وضعف استيعاب سوق العمل، والتعرف على أنواع البطالة، والاثار الذاتية والأسرية والمجتمعية المترتبة على مشكلة البطالة، واستهدفت الدراسة 360 من طالبي العمل المتقدمين إلى وزارة العمل واجراء المقابلات مع بعض المختصين حول موضوع البطالة، وتوصلت الدراسة إلى أن النمط السائد في المملكة من البطالة نوع البطالة الهيكلية بسبب تجاوز عدد عرض العمالة للطلب على تلك العمالة، وأن هناك معوقات تتعلق بمحدودية فرص العمل وضعف استيعاب السوق للعاملين الجدد لعدة عوامل مؤثرة في لك، وأوصت الدراسة بتفعيل الهيئة الخاصة بتوفير الوظائف ومكافحة البطالة، رفع نسب قبول المهنيين بالمعاهد المهنية والتقنية، وتكوين قاعدة معلومات عن سوق العمل الوطني والفرص الوظيفية المتاحة والاحتياجات المستقبلية من العمالة، قصر العديد من المهن على السعوديين، تنظيم عملية استقدام الأجانب وفقًا لمهن محددة وجهات مختصة بذلك.
- **دراسة عبد الرحيم (2014):** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة توطين الوظائف في قطاع تجارة التجزئة في مدينة الطائف والتعرف على المعوقات والحلول المقترحة، وشملت الدراسة عينة من المؤسسات التجارية في المدينة وتوصلت الدراسة إلى أن معوقات التوطين للوظائف هي: التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية، ساعات العمل الطويلة، انخفاض الأجور، قلة الإجازات، انخفاض فرص الترقية، انعدام التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، تدني فرص التدريب والابتعاث، عدم ملاءمة مكان العمل، عدم الأمان الوظيفي، ارتفاع كلفة العمالة الوطنية، وأوصت الدراسة باقتصار

استقدام الوافدين على العمالة الماهرة، ترحيل العمالة السائبة المخالفة، ومكافحة التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية، تحفيز عمل المرأة السعودية في تجارة التجزئة، تحسين الدعم الحكومي للأجور، رفع جودة مخرجات التعليم.

- **دراسة علي (2011):** هدفت الدراسة إلى التعريف بالأبعاد الحقيقية لمشكلات التوظيف والبطالة في المجتمع العراقي وقياس حجم المشكلة وتطورها منذ التسعينات وحتى العام 2007 ، وناقشت الدراسة أسباب البطالة الاقتصادية ومخرجات النظام التعليمي ودراسة متطلبات سوق العمل، وقد استهدفت الدراسة العاملين في الدوائر الحكومية في محافظات الإقليم الثلاث، وتوصلت الدراسة إلى أن البلدان النامية تعاني من البطالة وبالذات البطالة المقتنعة التي يصعب قياسها، وأن سوق العمل في العراق يتسم بغلبة قوى العرض على قوى الطلب مما يؤثر على مستوى الأجور بشكل كبير، وأن أهم العوامل التي تؤثر في عرض العمل هي العوامل الاقتصادية بشكل أساسي ثم تليها العوامل السياسية، ويتأثر الطلب على العمل بالبطالة المقنعة الناتجة عن عدم وجود توزيع أمثل للموارد في الإقليم وسوء القرارات الإدارية المرتبطة بذلك، ووجود ضعف في الجوانب الرقابية والتقييم على المستوى المحلي للوظائف والعاملين فيها، وأوصت الدراسة بالعمل على بناء مجمعات تخصصية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والإنتاجية، السعي لتحسين المناهج الدراسية بما يناسب سوق العمل، المطالبة بزيادة فرص العمل للإقليم بشكل يحقق أغراض التنمية، مراقبة حركة التعيينات والتدقيق في وجود فائض أو نقص في الكوادر المختلفة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تطرقها إلى موضوع التوظيف الوهمي واثره في البطالة من خلال المؤشرات الاقتصادية المختلفة كما في دراسة (Elgeddawy,2018) بشكل عام ولموضوع متطلبات سوق العمل التي تسعى المنظمات للحصول عليها كما أشارت إليه دراسة (الخمشي، الخليف،2016) حيث ركزت الدراسات السابقة على دراسة التوطين بشكل عام من خلال وجهة نظر الجامعات أو الجهات الرسمية بينما ركزت الدراسة الحالية على الاطلاع على آراء القيادات الإدارية في الشركات ومكاتب التوظيف باعتبارهم الأكثر معرفة بمشكلة التوظيف الوهمي من خلال المتغيرات التي تناولتها الدراسة الحالية خلافًا للدراسات السابقة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث تطرقها لموضوع التوظيف الوهمي بشكل أساسي من خلال متغيراته متغيرات التشغيل، مستوى الإنتاجية، المتغيرات القانونية واثرها على متطلبات سوق العمل.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق اهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات تم الاعتماد على منهجين رئيسيين، هما: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث يتم وصف الظاهرة الخاصة بأثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل، ودراسة وتحليل نتائج اراء العينة.

مجتمع وعينه الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في الشركات ومكاتب التوظيف في منطقة مكة المكرمة- محافظة القنفذة التي تتعامل مع جوانب التوظيف الوهمي في بعض الشركات المحلية، ويشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات العاملة في قطاع التوظيف إضافة إلى الشركات التي تطبق استراتيجية التوظيف والتوطين والتي بلغ عددها 174منشأة (غرفة جدة، 2022)، وتم استهداف عينة عشوائية مكونة من عدد 101موظف وتم توزيع عدد 101استبانة وتم استرداد جميع الاستبانات بنسبة 100% .

أداة الدراسة:

قام الباحثين من خلال المصادر الأولية ببناء وتطوير قائمة الاستبانة استنادًا إلى الدراسات السابقة دراسة (Elgeddawy,2018) ، (العنزي ،2020)، (عبد الرحيم، 2014)،(علي، 2011) التي تحقق محاور الدراسة، حيث تم جمع المعلومات من خلال توزيع الاستبانة على مفردات عينة الدراسة، واختبار المحاور عمليًا من خلال التحليل الإحصائي.

صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق الأداة التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من أصحاب الاختصاص والخبرة في مجال الدراسة من المتخصصين ومدراء الشركات وقد أبدى المحكمون تجاوبًا كبيرًا من خلال تقديم التوجيهات والآراء التي كان لها أثر واضح على الصورة النهائية للاستبانة وفي ضوء تلك المداخلات الخاصة بالتعديلات اللازمة تم تصميم الاستبانة وفقًا لمتغيرات ومحاور الدراسة وبناء على اراء المحكمين ومقترحاتهم.

ثبات أداة الدراسة:

أجرى الباحثين اختبار الثبات بعد جمع البيانات باستخدام معامل (Cronbach'sAlpha) للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ لجميع متغيرات الدراسة (0.92) وهو معامل مناسب يجعل من الاستبانة أداة مناسبة للبيانات التي تم جمعها بواسطتها، وكما هو موضح في جدول (3).

جدول (3): معامل ثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل Alpha Cronbach's
التوظيف الوهمي	16	0.88
متطلبات التشغيل	6	0.76
مستوى الإنتاجية	5	0.73
المتغيرات القانونية	5	0.79
متطلبات سوق العمل	9	0.88
جميع الفقرات	**25**	**0.92**

من خلال الجدول أعلاه نجد ان التوظيف الوهمي ومتطلبات سوق العمل حصلت على نسبة معامل (0.88)، وحصل المحور الكلي على نسبة ثبات (0.92)، وجميع هذه النسب تجعل من الاستبيان أداة موثوق الاعتماد عليها لأغراض الدراسة العلمي.

خصائص عينة الدراسة:

تم سؤال المبحوثين عن البيانات الشخصية التالية وأعطوا إجابات عن ذلك مبينة في جدول (4):

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

المتغير	الفقرة	العدد	النسبة المئوية %	المجموع
الجنس	ذكر	80	79.2	101
	أنثى	21	20.8	
الدرجة الوظيفية	مدير عام	22	21.8	101
	مدير إدارة	20	19.8	
	رئيس قسم	11	10.9	
	موظف	41	40.6	
	اخرى تذكر	7	6.9	
العمر	سنه 20 اقل من	0	0	101
	29اقل من20 –	23	22.8	
	سنه30 -39	47	46.5	
	سنه فاكثر40	31	30.7	
المؤهل	اقل من ثانوي	0	0	101
	ثانوي	17	16.8	
	بكالوريوس	61	60.4	
	ماجستير	17	16.8	
	دكتوراه	1	1	
	أخرى	5	5	
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	24	23.8	101
	من5 –اقل من 10 سنوات	24	23.8	
	من10 –اقل من 15 سنوات	21	20.8	
	15 سنة فأكثر	32	31.7	

الجنس:

من خلال جدول (4) يلاحظ أن نسبة (79.2%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة نوعهم ذكر وهي أعلى فئة من فئات الجنس المدروسة، ونسبة 20.8% من إجمالي أفراد عينة الدراسة العاملين جنسهم (أنثى) وهذا يعزى إلى طبيعة الشركات المستهدفة التي تعطى الذكور النسبة الأعلى في المهام الوظيفية وبالذات التي ترتبط بالعمل في أكثر من مكان أو لاوقات طويلة.

الدرجة الوظيفية:

من خلال جدول (4) يلاحظ أن نسبة (40.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة درجتهم الوظيفية (موظف)، ونسبة 21.8% من إجمالي أفراد عينة الدراسة درجتهم الوظيفية (مدير عام)، أما نسبة (19.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة درجتهم الوظيفية (مدير إدارة)، وأما نسبة (10.9%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة درجتهم الوظيفية (رئيس قسم)، وجاءت في المرتبة الاخيرة درجتهم الوظيفية (أخرى) بنسبة (6.9 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، ويعزى ذلك إلى إمكانية الإجابة على فقرات الاستبيان من المختصين في العينة المستهدفة ممن يتعامل مع التوظيف بمختلف خطواته في الشركات المستهدفة.

العمر:

من خلال جدول (4) يلاحظ أن نسبة (46.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة اعمارهم بين (30- 39 سنة) وهي أعلى فئة من الفئات العمرية المدروسة، ونسبة 30.7% من إجمالي أفراد عينة الدراسة فئتهم العمرية (40 سنه فأكثر)، أما نسبة (22.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم (20- 29 سنة)، ولم تحصل الفئة أقل من 20 سنة على أيًا من مفردات العينة، ونلاحظ بأن غالبية أفراد عينة الدراسة فئاتهم العمرية (30-39 سنة، 40سنة فأكثر) وبنسبة 77% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

المؤهل العلمي:

من خلال جدول (4) يلاحظ أن نسبة (60.4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (بكالوريوس) وهي أعلى فئة من الفئات المدروسة، ونسبة 16.8% من إجمالي أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل (ماجستير)، ونسبة 16.8% من إجمالي أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل (ثانوية)، ونسبة 5% من إجمالي أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات (أخرى) وتأتي في المرتبة الأخيرة المستوى التعليمي دكتوراه بنسبة (1%) من اجمالي أفراد عينة الدراسة.

سنوات الخبرة:

من خلال جدول (4) يلاحظ أن نسبة (31.7%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم 15 سنوات فأكثر، ونسبة (23.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة من (أقل من 5 سنوات) وأيضًا (من 5-10 سنوات خبرة)، ونسبة 20.8% من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة (من 10-15 سنة) ويتضح من ذلك امتلاك أفراد عينة الدراسة الخبرة الكافية حول بيانات الدراسة المرتبطة بعملية التوظيف والتوظيف الوهمي والذي يحتاج لفترات زمنية متفاوتة لتطبيق المعايير الرسمية أو الخاصة بالشركة في هذا المجال، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل البيانات الشخصية.

التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة عن التوظيف الوهمي حيث كانت كالتالي:

أولًا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة عن متطلبات التشغيل:

بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر متطلبات التشغيل (4.14)، وهذا يعنى أن درجة إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر متطلبات التشغيل تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية"حيث تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40-4.20) والذي يشير إلى توافر عالي لمتطلبات التشغيل للعينة محل الدراسة، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها حول توافر متطلبات التشغيل حيث بلغت قيمته (0.629)، وقد حصلت الفقرة رقم 4 على أعلى متوسط حسابي (4.42) مما يؤكد على دور القدرات التشغيلية للشركة في تحديد نوع العمالة المطلوبة، بينما حصلت الفقرة رقم 6 على اقل متوسط حسابي (3.73) ويشير ذلك إلى إمكانية الحصول على العمالة المحلية بيسر وسهولة ويعزى ذلك إلى عدم توافر المهارات التشغيلية التخصصية لدى العمالة المحلية.

جدول (5): التحليل الوصفي ونتائج قياس معنوية الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات التشغيل

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التوافر
1	يمكن للعمالة الوطنية تغطية احتياجات الشركة في الاعمال المهنية	4.16	.997	4	عال
2	يستطيع العاملين المحليين انجاز المهام الموكلة اليهم بشكل مناسب	4.31	.869	2	عال جدًا
3	تؤثر المتغيرات في العرض والطلب للعمالة على قبول العمالة المحلية	4.09	.873	5	عال
4	تلعب القدرات التشغيلية للشركة دورا في تحديد نوع العمالة المطلوب	4.42	.667	1	عال جدًا
5	يسهم المستوى التعليمي دورا كبيرا في الاقبال على العمالة المحلية	4.19	.935	3	عال
6	يمكن الحصول على العمالة المحلية بيسر وسهولة وكلفة اقل	3.73	1.182	6	عال
	المجموع	**4.14**	**.629**		**عال**

ثانيًا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة عن مستوى الإنتاجية:

بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى الإنتاجية (3.87)، وهذا يعنى أن درجة إدراك أفراد عينة الدراسة عن أهمية مستوى الإنتاجية تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية" حيث تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40-4.20) والذي يشير إلى توافر عالي لمستوى الإنتاجية للعينة محل الدراسة، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها حول مستوى الإنتاجية حيث بلغت قيمته 0.739 ، وقد حصلت الفقرة رقم 4 على اعلى متوسط حسابي (4.23) مما يؤكد على ان مستوى الانجاز مؤشر هام لقبول التعاقدات مع العاملين، بينما حصلت الفقرة رقم 1 على اقل متوسط حسابي (3.33) ويشير ذلك إلى أن العمالة الوطنية تعمل لساعات أقل إلى حد ما من العمالة الأخرى.

جدول (6): التحليل الوصفي ونتائج قياس معنوية الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التو افر
1	يمكن للعمالة الوطنية العمل لساعات عمل اطول من العمالة الاخرى	3.33	1.289	5	متوسط
2	يحقق العامل المحلي مستوى انتاجية اعلى مقارنة بالعمالة الاخرى	3.54	1.145	4	عال
3	يمكن الحصول على عمال من الداخل ذوي مهارات وكفاءات عالية	4.07	1.070	3	عال
4	يعتبر مستوى الانجاز مؤشر هام لقبول التعاقدات مع العاملين	4.23	.847	1	عال جدًا
5	يتم تقييم أداء العامل بشكل مستمر من رؤساءه في العمل	4.23	.870	2	عال جدًا
	المجموع	**3.87**	**.739**	**عال**	

ثالثًا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة عن المتغيرات القانونية:

بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى توافر المتغيرات القانونية (4.25)، وهذا يعنى أن درجة إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر المتغيرات القانونية تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية جدًا " حيث تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (4.20-5) والذي يشير إلى توافر عال جدًا للمتطلبات القانونية للعينة محل الدراسة، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها حول توافر المتغيرات القانونية حيث بلغت قيمته 0.664 ، وقد حصلت الفقرة رقم 1 على اعلى متوسط حسابي (4.43) مما يؤكد على أن اللوائح والأنظمة الداخلية تحمي العامل الوطني من التعسف الوظيفي، بينما حصلت الفقرة رقم 4 على اقل متوسط حسابي (4.10) ويشير ذلك إلى أن اللوائح والأنظمة الداخلية للشركات تحمي العامل الوطني من التعسف الوظيفي بشكل أقل.

جدول (7): التحليل الوصفي ونتائج قياس معنوية الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المتغيرات القانونية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التو افر
1	تؤثر التوجهات الحكومية في اختيار العمالة الوطنية وتفضيلها عن العمالة الأجنبية	4.43	.698	1	عال جدًا
2	تسهم التشريعات والقوانين في دعم التوطين للوظائف المختلفة	4.26	.902	2	عال جدًا
3	يسهم وجود برنامج للاعانات في مساندة انشطة التوطين في الشركة	4.26	.913	4	عال جدًا
4	تحمي اللوائح والأنظمة الداخلية العامل الوطني من التعسف الوظيفي	4.10	1.054	5	عال
5	تنظم الانظمة الداخلية للشركة أوقات العمل والاستراحات بشكل مناسب	4.26	.902	3	عال جدًا
	المجموع	**4.25**	**.664**	**عال جدًا**	

رابعًا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة عن متطلبات سوق العمل:

بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن متطلبات سوق العمل (3.87)، وهذا يعنى أن درجة إدراك أفراد عينة الدراسة عن متطلبات سوق العمل تقع عند المستوى :متوافر بدرجة عالية" حيث تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40-4.20) والذي يشير إلى توافر عالي لمتطلبات سوق العمل للعينة محل الدراسة، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها حول توافر متطلبات سوق العمل حيث بلغت قيمته 0.712 ، وقد حصلت الفقرة رقم 4 على اعلى متوسط حسابي (4.10) مما يؤكد على أن العاملين لديهم مهارة أخلاقيات السلوك المهني الإيجابي، بينما حصلت الفقرة رقم 7 على أقل متوسط حسابي (3.35) ويشير ذلك إلى أن الشراكة والتنسيق بين الشركة والجامعات في تلبية متطلبات سوق العمل قائم بشكل متوسط.

جدول (8): التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات سوق العمل

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التو افر
1	اعتقد ان العاملين لديهم مهارة التعامل بروح الفريق الواحد	4.10	.943	2	عال
2	اعتقد ان العاملين لديهم مهارة التواصل مع الاخرين	4.03	.854	4	عال
3	اعتقد ان العاملين لديهم مهارة القدرة على إيجاد حلول للمشكلات	4.01	.933	5	عال
4	اعتقد ان العاملين لديهم مهارة اخلاقيات السلوك المهني الايجابي	4.10	.843	1	عال
5	يمتلك العامل المحلي المهارات الفنية اللازمة للعمل	3.98	.927	6	عال
6	تتلقى العمالة الوطنية تدريب في المؤسسات التعليمية قبل العمل بشكل كاف	3.51	1.205	8	عال
7	توجد شراكة وتنسيق بين الشركة والجامعات في تلبية متطلبات سوق العمل	3.35	1.244	9	عال
8	يشترط سوق العمل وجود خبرة سابقة لدى طالبي العمل المحليين	3.70	.944	7	عال
9	التوطين يعالجة المشكلات التي تواجه سوق العمل للشركات	4.05	1.014	3	عال
	المجموع	**3.87**	**.712**		**عال**

المصدر: (بيانات الاستبيان – إعداد الباحث، 2022م).

التحليل الوصفي لأبعاد التوظيف الوهمي ومتطلبات سوق العمل:

بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر التوظيف الوهمي، ومتطلبات سوق العمل (4.09، 3.87)، وهذا يعنى أن درجة إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر ابعاد التوظيف الوهمي، ومتطلبات سوق العمل مجتمعة معًا تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية" حيث تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40-4.20) والذي يشير إلى توافر عال، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها حول التوظيف الوهمي، ومتطلبات سوق العمل حيث بلغت قيمته (0.576، 0.712) على التوالي.

جدول (9): التحليل الوصفي ونتائج قياس معنوية الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
التوظيف الوهمي	4.09	.576	
متطلبات التشغيل	4.14	.629	2
مستوى الإنتاجية	3.87	.739	3
المتغيرات القانونية	4.25	.664	1
متطلبات سوق العمل	**3.87**	**.712**	

المصدر: (بيانات الاستبيان – إعداد الباحث، 2022م).

اختبار الفرضيات الدراسة ومناقشتها:

قام الباحثين بإجراء الاختبارات الإحصائية الخاصة بمعرفة مدى صحة الفرضيات التي تم وضعها للبحث لمعرفة أثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل حيث استخدم الباحثين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري اضافة إلى اختبار الانحدار الخطي البسيط عند مستوى دلالة (0.05) والتالي عرض لنتائج اختبار الفرضيات كالآتي:

اختبار الفرضية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل):

لإتمام هدف الدراسة في معرفة مدى وجود علاقة أثر بين المتغيرات فقد تم اختبار العلاقات بين الفقرات ومحاورها باستخدام البيانات المستخرجة من اختبار الانحدار الخطي البسيط وكما هو مبين في الجدول رقم (10) وذلك لاختبار الفرضية التى تنص على (يوجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية بين التوظيف الوهمي ومتطلبات سوق العمل)، ولاختبار الفرض القائم على العلاقة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير أثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل وفق النموذج y=a+bx حيث إن:

y المتغير التابع وهو متطلبات سوق العمل x المتغير المستقل وهو التوظيف الوهمي

a وهو عبارة عن ثابت الانحدار b وهو عبارة عن مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل ، و كانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في جدول (10):

جدول (10): أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل

المتغير المستقل	معامل لانحدار b	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	قيمة f	مستوى الدلالة sig
التوظيف الوهمي	895.0	7240.	.524	99	109.002	0.00
متغيرات التشغيل	789.0	6970.	.486	99	93.504	0.00
مستوى الإنتاجية	616.0	6390.	.408	99	68.251	0.00
المتطلبات القانونية	**542.0**	**5060.**	**.256**	**99**	**34.042**	**0.00**

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالتوظيف الوهمي في المتغير التابع والمتمثل في متطلبات سوق العمل، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.895) أي أنه كلما زادت التوظيف الوهمي بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة التأثير في متطلبات سوق العمل بمقدار 0.89 من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.724) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي أي أنه كلما زادت التوظيف الوهمي تؤدي إلى زيادة في متطلبات سوق العمل والعكس صحيح، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته 0.524 مما يشير إلى أن 52% من التغيرات في التوظيف الوهمي تعود إلى متطلبات سوق العمل وحده (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما نسبة 48% من التغيرات في التوظيف الوهمي تعود إلى عوامل اخرى، وبلغت قيمة مستوى دلالةsig (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي 0.05 وبهذه النتائج نتوصل إلى أن التوظيف الوهمي لها تأثير قوي وذو دلالة معنوية على متطلبات سوق العمل، ومنه يتم رفض الفرض (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل) ونقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل، وهذه النتيجة تؤيد ما ذهب اليه نتيجة الدراسة (صادق،2021)، (Elgeddawy,2018) حول ارتباط التوظيف الوهمي والبطالة بمدى توافر متطلبات سوق العمل لدى العمالة المحلية.

اختبار الفرضيات الفرعية:

أولًا: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التشغيل على متطلبات سوق العمل):

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (10) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بمتغيرات التشغيل في المتغير التابع والمتمثل في متطلبات سوق العمل، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.789) أي أنه كلما زادت متغيرات التشغيل بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة التأثير في متطلبات سوق العمل بمقدار 0.78 من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.697) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي أي أنه كلما زادت متغيرات التشغيل تؤدي إلى زيادة في متطلبات سوق العمل والعكس صحيح، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته 0.486 مما يشير إلى أن 48% من التغيرات في متغيرات التشغيل تعود إلى متطلبات سوق العمل وحده (مع ثبات بقية العوامل الاخرى) بينما نسبة 52% من التغيرات في متغيرات التشغيل تعود إلى عوامل أخرى، وبلغت قيمة مستوى دلالة sig (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي 0.05 وبهذه النتائج نتوصل إلى أن متغيرات التشغيل لها تأثير قوي وذو دلالة معنوية على متطلبات سوق العمل، ومنه يتم رفض الفرض (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغيرات التشغيل على متطلبات سوق العمل) ونقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغيرات التشغيل على متطلبات سوق العمل.

ثانيًا: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإنتاجية على متطلبات سوق العمل):

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (10) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل مستوى الإنتاجية في المتغير التابع والمتمثل في متطلبات سوق العمل، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.616) أي أنه كلما زاد مستوى الإنتاجية بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة التأثير في متطلبات سوق العمل بمقدار 0.61 من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.639) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي أي أنه كلما زاد مستوى الإنتاجية تؤدي إلى زيادة في متطلبات سوق العمل والعكس صحيح، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته 0.408 مما يشير إلى أن 40% من التغيرات في مستوى الإنتاجية تعود إلى متطلبات سوق العمل وحده (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما نسبة 60% من التغيرات في مستوى الإنتاجية تعود إلى عوامل أخرى، وبلغت قيمة مستوى دلالة sig (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي 0.05 وبهذه النتائج نتوصل إلى أن مستوى الإنتاجية لها تأثير قوي وذو دلالة معنوية على متطلبات سوق العمل، ومنه يتم رفض الفرض (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمستوى الإنتاجية على متطلبات سوق العمل) ونقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمستوى الإنتاجية على متطلبات سوق العمل.

ثالثًا: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات القانونية على متطلبات سوق العمل):

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (10) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل المتطلبات القانونية في المتغير التابع والمتمثل في متطلبات سوق العمل، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.542) أي أنه كلما زادت المتطلبات القانونية بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة التأثير في متطلبات سوق العمل بمقدار 0.54 من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.506) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي أي أنه كلما زادت المتطلبات القانونية تؤدي إلى زيادة في متطلبات سوق العمل والعكس صحيح، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته 0.256 مما يشير إلى أن 25% من التغيرات في المتطلبات القانونية تعود إلى متطلبات سوق العمل وحده (مع ثبات بقية العوامل الاخرى) بينما نسبة 75% من التغيرات في المتطلبات القانونية تعود إلى عوامل أخرى، وبلغت قيمة مستوى دلالة sig (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي 0.05 وبهذه النتائج نتوصل إلى أن المتطلبات القانونية لها تأثير قوي وذو دلالة معنوية على متطلبات سوق العمل، ومنه يتم

رفض الفرض (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمتطلبات القانونية على متطلبات سوق العمل) ونقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمتطلبات القانونية على متطلبات سوق العمل.

الخاتمة:

النتائج:

بعد المناقشة واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتوظيف الوهمي على متطلبات سوق العمل.
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغيرات التشغيل على متطلبات سوق العمل.
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمستوى الإنتاجية على متطلبات سوق العمل.
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمتطلبات القانونية على متطلبات سوق العمل.

التوصيات:

- نوصي بإيجاد لوائح وعقوبات للجهات التي تقوم بممارسات التوظيف الوهمي متنوعة بين العقوبات المادية أو الحرمان من الحصول على خدمات.
- ندعو لتعزيز الشراكة بين الجامعات والمعاهد وبين الشركات لتلبية متطلبات سوق العمل وفقًا للاحتياجات القائمة والمستقبلية.
- مواصلة سياسة دعم التوطين وتشجيع القطاع الخاص على زيادة عدد العاملين السعوديين مع التوافق مع احتياجات تلك الشركات.
- إعادة تأهيل العمالة الوطنية وفقًا لمتطلبات سوق العمل وبما يعزز موقعهم التنافسي بين العمال الأجانب.
- الربط بين برنامج الإعانات للأسر مع البرامج التدريبية التطويرية للمهارات والمهن لمعالجة مشكلة الفقر ومشكلة تغطية الطلب في السوق على بعض المهن .
- إنشاء مؤشر لقياس مستوى البطالة في على مستوى الدولة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وبما يساند عملية تغطية الاحتياجات السوقية من العمالة المحلية بين المدن أو القطاعات المختلفة.
- توسيع أنشطة الجهات الداعمة للتوطين وتنويع اتجاهات الدعم بما يحقق تلبية متطلبات سوق العمل واحتياجات المنظمات المختلفة.
- إقامة الدورات التوعوية حول أهمية التوطين وتجنب التوظيف الوهمي على مستوى الدولة والشركة والعمال بحد سواء.

المراجع:

تقرير إنجازات وزارة البيئة والزراعة https://www.mewa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

تقرير صندوق النقد الدولي. (2017). *افاق الاقتصاد العالمي نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار*. صندوق النقد الدولي.

الحبشي، سناء بنت صالح عبده. (2016). *الصناعة في مدينة مكة المكرمة*. جامعة أم القري ، قسم جغرافيا.

آل درويش، أحمد ، وآخرون. (2021). *المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ علي النمو*. صندوق النقد الدولي.

رؤية 2030من خلال الرابط التالي https://www.vision2030.gov.sa/ar/

الرؤية العمرانية الشاملة لمدينة مكة المكرمة، وزارة الشؤن البلدية والقروية https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/04/makkah.pdf

أبوزيد ، راجية اسماعيل. (2018). *النقل البحري وأثره علي النشاط التجاري*. جامعة عين شمس.

صادق، سباء حسين. (2021). واقع البطالة المقنعة والتنمية المتدامة في القطاع العام القطري. *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات*: 3(23)، 118-142 .

عامر، طارق عبدالرؤف محمد، المصري ، إيهاب عيسى. (2017). *البطالة مفهومها-أسبابها- خصائصها-اتجاهات عربية وعالمية*. دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

عامر، طارق. (2015). *أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد والاسرة والمجتمع*. دار اليازوري للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية.

عبدالله، ليلي عبدالكريم. (2020). *القنفذة في كتابات الرحالة جون فيلبي*. جامعة الباحة ، كلية الآداب والعلوم الانسانية.

العجلاني، الشريف يحيي بن ابراهيم بن يحيي. (2010). *القنفذة نشأة وتاريخ*. الطبعة الثانيه .

العزاوي، نجم عبد الله. (2010). *الوظائف الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية*. دار اليازوري للنشر، الطبعة الأولى.

علي، خالد حيدر. (2011). دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في إقليم كوردستان العراق. *مجلة الإدارة والاقتصاد*: (86)، 194-223.

العنزي، معيوف عشوي. (2020). *دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030*. كلية الخدمات الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية.

مليباري، أشواق بنت حمزة مجي الدين. (2009). *الأسواق في مدينة مكة المكرمة*. كلية العلوم الاجتماعية، قسم الجغرافيا، جامعة ام القرى.

موقع وزارة الحج والعمر من خلال الرابط التالي: https://www.haj.gov.sa/

الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية https://www.stats.gov.sa/

اليوشع، احمد هاشم. (2003). *عولمة الاقتصاد الخليجي*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى.

Elgeddawy, M. (2018). workforce localization in the Kingdom of Saudi Arabia (KSA). *The Turkish Online Journal of Design, Art and Communication – TOJDAC*, p.1195-1206. 10.7456/1080SSE/161

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Volume.13, Issue.6 pp: 501-507 Article 4
Dec (2023)

Assessing the Moderating Effect of Political Stability on the Relationship between FDI and Economic Prosperity: The Case of Jordan

تقييم تأثير استقرار السياسة على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والازدهار الاقتصادي: دراسة حالة الأردن

Mazen Hasan Basha
Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Zarqa University, Jordan
mbasha@zu.edu.jo

Accepted قبول البحث	Revised مراجعة البحث	Received استلام البحث
2024/1/1	2023 /12/26	2023 /12/10

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2023.13.6.4

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

رفـــاد REFAAD
www.refaad.com

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

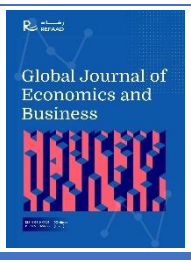

Assessing the Moderating Effect of Political Stability on the Relationship between FDI and Economic Prosperity: The Case of Jordan

تقييم تأثير استقرار السياسة على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والازدهار الاقتصادي: دراسة حالة الأردن

Abstract:

Objectives: The current research focuses on proving that Foreign direct investment (FDI) is a significant source for developing countries like Jordan. Therefore, Current research aims to investigate the impact of FDI on the economic prosperity of Jordan, focusing on how this relationship is affected by the country's political stability. The study incorporates the time series data from 2011 to 2021. The economic prosperity of the country is measured through the real gross domestic product (Real GDP) growth rate.

Methods: The econometric analysis indicates that FDI has a positive significant impact on the economic prosperity of Jordan, but the political stability of the country also influences this effect. by using these indicators Unit Root Test, Regression Analysis, and Hierarchical Regression Analysis.

Results: The findings indicate that the political instability of the country hurts the relationship between FDI and economic prosperity. Current research has positive significant implications for economic policymakers and politicians of Jordan.

Conclusion: Jordanian policymakers and politicians should focus on improving the country's political stability, which will lead to attracting more FDI and economic prosperity.

Keywords: *FDI; Economic prosperity; Real GDP; Employment rate; Jordan.*

الملخص:

الأهداف: يركز البحث الحالي على إثبات أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو مصدر مهم للبلدان النامية مثل الأردن. لذلك يهدف البحث الحالي إلى البحث عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الازدهار الاقتصادي للأردن مع التركيز بشكل كبير على كيفية تأثر هذه العلاقة بالاستقرار السياسي للبلاد. تتضمن الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من 2011 إلى 2021. ويقاس الازدهار الاقتصادي للبلد من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

المنهجية: تم استخدام تحليل القياسي للعثور على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي كبير على الازدهار الاقتصادي للأردن ولكن هذا التأثير يتأثر أيضًا بالاستقرار السياسي للبلاد. من خلال استخدام المؤشرات الآتية: اختبار جذر الوحدة وتحليل الانحدار وتحليل الانحدار الهرمي.

النتائج: تشير نتائج البحث إلى أن عدم الاستقرار السياسي في البلاد يضر بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والازدهار الاقتصادي. وأن هنالك آثار إيجابية كبيرة على صانعي السياسات الاقتصادية والسياسيين في الأردن.

الخلاصة: بناءً على هذة النتائج خلص البحث إلى أنه يجب على صانعي السياسات والسياسيين الأردنيين التركيز على تحسين الاستقرار السياسي للبلاد مما سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي المزيد من الازدهار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: *الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الازدهار الاقتصادي؛ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ معدل التشغيل؛ الأردن.*

1 Introduction

Foreign direct investment (FDI) implies "an investment involving a long-term relationship and reflecting a lasting interest and control by a resident entity in one economy (foreign direct investor or parent enterprise) in an enterprise resident in an economy other than that of the foreign direct investor (FDI enterprise or affiliate enterprise or foreign affiliate)" (UNCTAD, 2007).

It contributes significantly to the economic growth of a country but its effects on economic prosperity may vary by varying the absorptive capacities of different economies (Sethi et al., 2020). FDI plays a significant role in the economic development of nations but trade policies of host countries also matter a lot which are designed by the political system of the country. In this regard, globalization has created exceptional opportunities, especially for developing countries to achieve their objectives of enhanced economic growth by escalating their trade and investment which has also led to enhancing the flow of FDIs among countries (Sabir et al., 2019). Globalization has enhanced the significance of FDI in terms of establishing markets, transfer of technologies, procurement of networks for enhanced and efficient productions, enhancing international sales, utilization of assets by foreign investors for their benefits, and benefits of host countries in terms of acquiring new technologies and involvement in international trade and production systems (Louzi and Abadi, 2011).

The flow of FDI to poor and developing countries ensures the provision of immensely required resources like technology, access to markets, managerial skills, capital, brands, entrepreneurial capabilities, etc. Such resources are needed in developing countries for the creation of jobs, industrialization, and development to cope with the economic challenges of the country (Sukar et al., 2007). Consequently, most of the developing countries realize the potential worth of FDI and make efforts to promote investment activities to attract FDI. Such efforts are made by developing countries with the intention that FDI contributes significantly to their economic prosperity (Khan and Mashque, 2013).

However, the literature reports contradictory views about the impact of FDI on the economic prosperity of the country. Some studies also indicate the negative or insignificant impact of FDI on the economic prosperity of the country (Chakraborty and Nunnenkamp, 2006; Shaikh, 2010). Different factors shape the impact of FDI on the economic prosperity of the country i.e. technological spillovers, human capital, macroeconomic stability, trade openness, level of financial development, learning by doing and the political stability of the country are among some dominating factors (Shahbaz and Rehman, 2010; Rasheed and Tahir, 2013; Anwar and Nguyen, 2010). These factors influence the relationship between FDI and economic prosperity i.e. some lead to a positive relationship while others lead to a negative relationship.

Therefore, there is a need to explore this relationship in light of the effect of different contributing factors in the context of particular economies. Hence in this regard, current research aims to explore the impact of FDI on the economic prosperity of Jordan while investigating the moderating role of political stability of the country. Whereas Jordan is ranked among the politically unstable economies of the world by the World Bank.

2 Literature Review

Literature reports contradictory findings about the impact of FDI on economic development and growth of different economies. In some economies, FDI is found to have a positive contribution to the economic development and prosperity of the country (Shahbaz and Rehman, 2010; Sukar et al., 2007; Rasheed and Tahir, 2013; Anwar and Nguyen, 2010) while in some other economies, it is found to harm the economic prosperity of the country ((Chakraborty and Nunnenkamp, 2006; Shaikh, 2010; Louzi and Abadi, 2011). The following sections report the findings of previous relevant studies to highlight the relationships among the variables of interest for current research.

2.1 FDI and Economic Prosperity

Literature provides significant evidence for different economies that FDI contributes significantly to their economic growth, development, and prosperity. Sukar et al. (2007) investigated the impact of FDI on the economic growth and prosperity of Sub-Sahara African countries. Economic growth and prosperity are measured through the real per capita income of the countries. The study reported a positive impact of FDI on the economic growth of Sub-Sahara African countries.

Sethi et al. (2020) studied the relationship of FDI with the financial and economic development of South Asian countries including Sri Lanka, India, and Pakistan. The study incorporated per capita GDP as a measure of economic development and found that FDI has a significant positive impact on the per capita GDP of these countries. Similarly, Chakraborty and Nunnenkamp (2008) reported the positive impact of FDI on the economic prosperity of India. Siddique et al. (2017) reported its positive impact on the economic prosperity of Pakistan. Samantha and Haiyun (2017) reported its positive impact on the economic development of Sri Lanka. Gunby et al. (2017) reported the positive contribution of FDI to the economic growth of China.

Choi and Baek (2017) investigated the impact of inward FDI on the economic prosperity of India measured by total factors of productivity of the country. The study reported the positive impact of FDI on the economic prosperity of the country. Das and Sethi (2020) reported that FDI plays a significant role in the economic prosperity of India through the enhancement of business competitiveness, employment rate, and enhanced export levels in the country. Sivalogathasan and Wu (2014) indicate that in South Asian countries the inflow of FDI results in the enhancement of the country's innovative capacity that leads to enhanced economic growth and development.

Contrary to the findings of the above-mentioned studies, Duasa (2007) reported no significant relationship between economic development and FDI in Malaysia indicating that FDI has no significant contribution to the stability of economic growth in Malaysia. Sinha et al. (2019) reported that in Asian countries the flow of FDI is less significant in having a significant impact on real economic development. Rahman et al. (2019) investigated the impact of FDI on the economic growth of South Asian nations using GMM. The study reported that FDI is not found to have a significant positive impact on the economic development and growth of these developing countries because these countries were unable to efficiently utilize the knowledge spillovers acquired through trade and investment.

2.2 Political Stability and FDI

Researchers in the fields of economics and finance indicate that different factors affect the flow of FDI in a country (Kim, 2010). Ali (2019) argues that political risk is among the most significant factors in limiting the flow of capital in an economy. Especially in developing economies, the investments are exposed to enhanced political risks therefore politically unstable economies have larger FDI inflows. Similarly, politically stable countries have larger FDI outflows that are invested in economies having larger political risks. Jeutang and Kesse (2021) argue that business operating conditions are dependent on the political environment of the country because different governments have different policies that affect the business environment as well (Rasheed et al., 2021a, b).

Sabir et al. (2019) argue that countries having lower levels of FDI are found to have higher levels of socio-political instabilities because countries' orientation to exports is among the dominating factors determining the reasons to attract FDI by a country and such orientations are determined by the prevailing political system of the country. Chan and Gemayel (2004) argue that one of the most critical determinants of FDI is the interrelationship of political instability of the country and investment risk. Such risks are found to be dominating the political systems of developing economies, especially the ones facing political instabilities (Kim, 2010).

Kurecic and Filip (2017) argue that the political stability of the countries affects the outflow or inflow of FDI in economies in a way that FDI outflows from countries that are politically stable and these flows move towards economies that are politically less stable. The study also indicates that the political stability of the country significantly influences the FDI flows in developing countries while no evidence is found to have a significant impact of political stability on FDI flows in developed economies. Khan and Mashque (2013) reported a significant negative relationship between FDI and political risks prevailing in the economies.

2.3 Political Stability and Economic Prosperity

The political systems of the countries have a significant impact on economic growth and development because economic policies are designed and established by political authorities (Kurecic and Filip, 2017). Khan and Mashque (2013) indicated that FDI inflows in an economy have a significant positive impact on the economic development and growth of the country but at the same time these inflows are affected by different kinds of factors among which political risk is one of the dominating factors. Political risk is found to be at higher levels in developing nations which hurts the flow of FDI and hence also affects the economic growth and prosperity of the country (Radu, 2015).

Kurecic and Filip (2017) studied the interrelationship of political stability with FDI and then the association of FDI with the economic growth of the economies. Employing the Granger causality and VAR (vector autoregressive) framework, the study found that there is a significant positive relationship between FDI and the economic growth of a country but this relationship is also dependent on the political stability of the country. Political stability is found to have a significant impact on the FDI inward or outward flows of countries. Politically stable economies are found to have increasing levels of FDI outflows that are attracted by the politically unstable economies due to the need for resources for their economic growth and development (Shahzad and Al-Swidi, 2017; Iamsiraroj and Doucouliagos, 2015; Javed et al., 2012).

In light of the findings of the above-mentioned studies, current research proposes the following relationships among FDI, political stability, and economic prosperity. FDI contributes to the economic prosperity of the country but at the same time the flow of FDI is affected by the country's political stability hence the current research assumes that political stability moderates the relationship between FDI and economic prosperity.

2.4 Political Stability of Jordan

Although Jordan is considered a stable and peaceful country especially in comparison with the neighboring countries including Israel, Syria, Iraq, and Palestine at the same time widespread social protests against the government about the rising economic issues create political unrest in the country (EIU, 2021). Based on these facts

and some other indicators identified by the World Bank including "terrorism, politically motivated violence and uncertainty about the stability of government", Jordan was ranked as a politically unstable economy on a ranking from 1996 to 2020 (Global Economy, 2022).

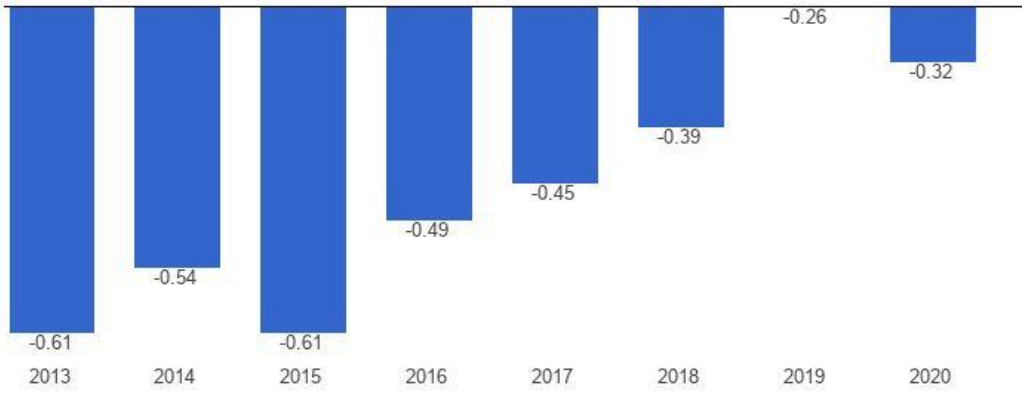

Fig. (1): *Political Stability of Jordan (Political stability index; -2.5 weak; 2.5 strong)*
Source: *https://www.theglobaleconomy.com*

Fig. 1 indicates that Jordan is continuously at a negative level on the Political stability index of the World Bank. Such political instability in the country is a significant concern for economic policymakers as it influences economic activities at national and international levels. In this regard, the Jordanian government makes efforts to design policies to attract foreign direct investment to enhance the real GDP of the country. In light of this fact and the above-mentioned studies indicating that politically unstable countries have higher FDI inflows, current research assumes that Jordan has higher FDI inflows but there is a need to explore whether these FDI inflows contribute positively to the economic prosperity of the country or the effect of FDI on economic prosperity is moderated by the political instability of the country. Therefore, the following hypothesis is proposed by current research:

H_0: Political stability moderates the relationship between FDI inflows and the economic prosperity of Jordan.
H_1: Political stability does not moderate the relationship between FDI inflows and the economic prosperity of Jordan.

The following framework indicates these relationships;

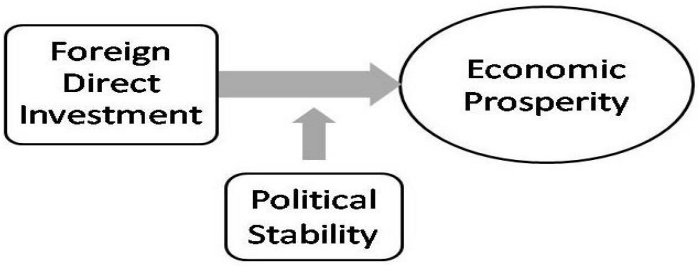

Fig. (2): *Proposed Framework of the Study*

Current research incorporates a quantitative research approach as it includes secondary quantitative data of all the variables of interest. Previous research reports Real GDP as an indicator of the economic prosperity of the country hence current research also incorporates the GDP growth rate of Jordan as an indicator of the economic prosperity of Jordan. Data for political stability (PS) is collected from the political stability index of the World Bank (https://www.theglobaleconomy.com) and data for FDI and economic indicators is collected from the official website of OECD (https://www.oecd.org/). The period of the study is from 2011 to 2020. The collected data is analyzed using SPSS software. Regression analysis is used to investigate the relationships of economic indicators with FDI, while hierarchical regression analysis is employed to investigate the moderating effect of political stability.

3 Data Analysis and Results

To investigate the relationship of FDI with the Real GDP (economic prosperity) and the moderating effect of political stability, current research is preceded through flowing steps. Which are Unit Root Test, Regression Analysis, and Hierarchical Regression Analysis.

3.1 ADF Test (Unit Root Test)

The analysis is initiated by investigating the characteristics of time series data so that spurious regression can be avoided. For this purpose, the ADF (unit root) test is employed to find out the nature of data i.e. stationary or non-stationary. ADF test is widely employed to test the stationary form of data due to its simplicity and effectiveness. Table (1) indicates the results of the ADF test. Results indicate that all the variables of interest are stationary.

Table (1): *ADF (unit root) test results with trend and intercept*

Variable	1st Difference	2nd Difference	Lagged
FDI	0	S	2
GR-GDP	0	S	1
PSI	S	-	1

FDI= foreign direct investment, GR-GDP= growth rate of GDP, PSI=political stability index

3.2 Results of Regression Analysis

The predictive power of the proposed model is investigated using regression analysis by SPSS 19.0. Based on the results indicated in Table (2) it is found that FDI inflows (b=0.273, t= 2.906, p<0.05) have a significant positive impact on GR-GDP at a 5% significance level. Hence, the results indicate that the FDI inflows in Jordan significantly contribute in the enhancement of the GDP growth rate which is an indicator of the economic prosperity of the country.

Table (2): *Predictive Power of Variables*

Variables	Beta	t-values
FDI	0.273**	2.906
F value		11.829
F sig.		0
R2		0.839
Adjusted R2		0.792
Durbin Watson		2.291

*** p<0.05, ***p< 0.01*

3.3 Hierarchical Regression Analysis; Investigating the Moderating Effect

Hierarchical regression analysis is employed to investigate the moderating effect of political stability (PSI) on the relationship between FDI and GDP. The study follows the Frazier et al. (2004) model that employs the interaction terms of variables i.e. FDI and political stability (PSI) to examine the moderating effect. The results reported in Table (3) indicate that the relationship between FDI and GDP is negatively affected by the political stability of the country. The values in parenthesis are the relevant t-values.

Table (3): *Results of Moderating Effect*

Variables	Predictors	Moderated	Interactions
FDI	0.273**	0.243**	0.223**
	(2.906)	(2.890)	(3.142)
PSI		0.691	0.312
		(3.109)	(0.813)
FDI-PSI			-0.398**
			(3.783)
F value	11.829	34.21	43.2
F sig.	0	0	0
R2	0.839	0.879	0.898
Adjusted R2	0.792	0.923	0.914
R2 change	0.839	0.040	0.019
Significant R2 change	0	0.057	0.023

*** p<0.05, ***p< 0.01*

Results reported in Table 3 indicate the investigation of interaction terms between political stability and FDI to highlight the moderating effect of political stability. The interaction term between FDI and PSI is found to be significant at a 5% significance level (b=0.223, t=3.142, p<0.05) and the interaction term between FDI, PSI, and GR-

GDP is found significant and negative (b=-0.398, t=3.783, p<0.05). Hence the findings indicate that the political stability of Jordan negatively influences the impact of FDI on the economic prosperity (GDP) of the country. These findings support the proposed hypothesis of current research.

4 Discussions and Conclusion

Empirical findings of current research are based on the period of 2011 to 2020 related to the FDI inflows and political stability of Jordan. The proposed hypothesis was tested employing the hierarchical multiple regression analysis. The findings indicate that the proposed hypothesis of current research is supported indicating that the political stability of Jordan moderates the relationship between FDI and GDP. Initially, the regression analysis indicates the positive relationship between FDI and GDP indicating that foreign direct investment inflows in Jordan contribute positively to the economic prosperity of the country. But when the moderating effect is tested it is found that political stability transforms the relationship from positive to negative hence indicating that the political stability of the country contributes negatively in generating benefits from FDI for the economic prosperity of Jordan.

The rise in FDI inflows is a good sign for developing countries like Jordan because such countries are facing the scarcity of essential resources required for the economic development of the country. Therefore, the inflows of FDI cause economic prosperity in the country by providing of required resources. But at the same time unfortunately the country is not politically stable and such instability of the country negatively affects the inflows of FDI and their impact on economic prosperity. These findings indicate that despite having increasing levels of FDI inflows in the country, the political instability in the country causes a lack of efficiencies for the effective utilization of these resources acquired by FDI hence affecting the positive contribution of FDI in economic prosperity of the country.

These findings have significant implications for Jordanian government and economic policymakers. Government and policymakers make significant efforts to attract FDI to have a positive contribution in economic development, growth, and prosperity but if they are unable to efficiently utilize the gained resources in their best interest due to the politically unstable situation in the country then there is no benefit of such inflows. In addition to creating attraction for FDI inflows, the Jordanian government should also make efforts to eliminate the political uncertainty in the country by resolving the economic issues that are of greater concern to the Jordanian public. FDI inflows have the potential to enhance the GDP growth rates but there is a need to stabilize the political environment in the country.

References:

Ali, A.C.A.R. (2019). The effects of political stability on economic growth of the presidential government system. *International Journal of Economics and Political Science Academic Research*, 3(9), 18-31.

Anwar, S. & Nguyen, L.P. (2010). Foreign direct investment and economic growth in Vietnam. *Asia Pacific Business Review,* 16, (1-2), 183-202.

Chakraborty, C. & Nunnenkamp, P. (2006). *Economic Reforms, Foreign Direct Investment and its Economic Effects in India*, 1272, Kiel Working Paper, Kieler Arbeitspapiere.

Chan, K. K. & Gemayel, E. R. (2004). Risk instability and the pattern of foreign direct investment in the Middle East and North Africa region. IMF eLIBRARY, https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2004/139/article-A001-en.xml

Choi, Y. & Baek, J. (2017). Does FDI really matter to economic growth in India? *Economies*, 5(2), 20-29. https://doi.org/10.3390/economies5020020

Das, A. & Sethi, N. (2020). Effect of foreign direct investment, remittances, and foreign aid on economic growth: evidence from two emerging South Asian economies. *Journal of Public Affairs*, 20(3), 20-43. https://doi.org/10.1002/pa.2043

Duasa, J. (2007). Malaysian foreign direct investment and growth: does stability matter? *Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries*, 28 (2), 83-98.

EIU. (2021). *Jordan Political Stability. Economist Intelligence*. The Economist Group. http://country.eiu.com/article.aspx?articleid=711349654&Country=Jordan&topic=Summary&subtopic=Political+forces+at+a+glance&subsubtopic=Political+stability

Frazier, P. A., Tix, A. P. & Barron, K. E. (2004). Testing moderator and mediator effect in counseling research. *Journal of Counseling Psychology*, 51(1), 115-134. https://doi.org/10.1037/0022-0167.51.1.115

Global Economy. (2022). *Jordan: Political Stability. The Global Economy.com*. https://www.theglobaleconomy.com/Jordan/wb_political_stability/

Gunby, P., Jin, Y. & Reed, W.R. (2017). Did FDI really cause Chinese economic growth? A metaanalysis. *World Development*, 90, 242-255. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2016.10.001

Iamsiraroj, S., & Hristos, D. (2015). Does Growth Attract FDI? *Economics Journal*. https://doi.org/10.5018/economics-ejournal.ja.2015-19

Javed, K., Falak, S., Awan, R. & Ashfaq, M. (2012). Foreign direct investment, trade and economic growth: a comparison of selected South Asian countries. *International Journal of Humanities and Social Science*, 2(5), 14-21.

Jeutang, P. & Kesse, K. (2021). A novel measure of political risk and foreign direct investment inflows. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(482), 1-23. https://doi.org/10.3390/jrfm14100482

Khan, M. M. & Mashque, I.A. (2013). *The Impact of Political Risk on Foreign Direct Investment*. MPRA Paper 47283. Available online: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/47283/

Kim, H. (2010). Political stability and foreign direct investment. *International Journal of Economics and Finance*, 2(3), 59-71.

Kurecic, P. & Filip, K. (2017). The relevance of political stability on FDI: A VAR analysis and ARDL model for selected small, developed and instability threatened economies. *Economies*, 5(22), 1-21. https://doi.org/10.3390/economies5030022

Louzi, B.M. & Abadi, A. (2011). The impact of foreign direct investment on economic growth of Jordan. *International Journal of Recent Research and Applied Studies*, 8(2), 253-258

Radu, M. (2015). Political Stability- A condition for sustainable growth in Romania. *Procedia Economics and Finance*, 30(15), 751-757. https://doi.org/10.1016/s2212-5671(15)01324-6

Rahman, M.M., Rana, R.H. & Barua, S. (2019). The drivers of economic growth in South Asia: evidence from a dynamic system GMM approach. *Journal of Economics Studies*, 46(3), 564-577. https://doi.org/10.1108/jes-01-2018-0013

Rasheed, H., Ahmad, H. & Javid, A. Y. (2021a). Gold vs.PSX sectors during political uncertainties: An event study analysis. *Business Review*, 16(2), 1-20. https://doi.org/10.54784/1990-6587.1382

Rasheed, H., Ahmad, H. & Javid, A. Y. (2021b). Is gold a hedge and safe haven during political uncertainties. *Business & Economic Review*, 13(2), 1-28. https://doi.org/10.22547/ber/13.2.1

Rasheed, H. & Tahir, M. (2013). FDI and Terrorism: Co-Integration and Granger Causality. *International Affairs and Global Strategy*, 4, 1-5.

Ray, S. (2012). Impact of foreign direct investment on economic growth in India: a co integration analysis. *Advances in Information Technology and Management,* 2, 187–201.

Sabir, S., Rafique, A. & Abbas, K. (2019). Institutions and FDI: Evidence from developed and developing countries. *Financial Innovations*, 5(8), 1-20. https://doi.org/10.1186/s40854-019-0123-7

Samantha, N.P.G. and Haiyun, L. (2017). The impact of FDI on the economic growth of Sri Lanka: an ARDL approach to co-integration. *International Journal of Innovation and Economic Development*, 3(5), 70-82.

Sethi, N., Das, A., Sahoo, M., Mohanty, S. & Bhujabal, P. (2020). Foreign direct investment, financial development and economic prosperity in major south Asian economies. *South Asian Journal of Business Studies*, 11(1), 82-103. https://doi.org/10.1108/sajbs-12-2019-0225

Shahbaz, M. & Rahman, M.M. (2010). Foreign capital inflows-growth nexus and role of domestic financial sector: an ARDL co-integration approach for Pakistan. *Journal of Economic Research*, 15 (3), 207-231.

Shahzad, A. & Al-Swidi, A. K. (2017). Effect of macroeconomic variables on the FDI inflows: The moderating role of political stability: Evidence from Pakistan. *Asian Social Science*, 9(9), 270-279. https://doi.org/10.5539/ass.v9n9p270

Shaikh, F.M. (2010). Causality relationship between foreign direct investment, trade and economic growth in Pakistan. *International Business Research*, 1, 11-18.

Siddique, H.M.A., Ansar, R., Naeem, M.M. & Yaqoob, S. (2017). Impact of FDI on economic growth: evidence from Pakistan. *Bulletin of Business and Economics*, 6 (3), 111-116.

Sinha, M., Tirtosuharto, D. & Sengupta, P.P. (2019). Impacts of FDI and remittance inflows in developing Asia: a comparative dynamic panel study. *Economic Papers: A journal of applied economics and policy*, 38 (4), 311-328. https://doi.org/10.1111/1759-3441.12260

Sivalogathasan, V. & Wu, X. (2014). The effect of foreign direct investment on innovation in south Asian emerging markets. *Global Business and Organizational Excellence*, 33 (3), 63-76. https://doi.org/10.1002/joe.21544

Sukar, A., Ahmed, S. & Hassan, S. (2007). The effect of foreign direct investment on economic growth: The case of sub-Sahara Africa. *Southwestern Economic Review*, 8(2), 61-74.

UNCTAD (2007). *World Investment Report 2007*, New York, NY.